

## تمهيد

واجه العالم منذ صيف 2008م أزمة مالية اقتصادية عالمية لا تزال حديث الساعة لأن منطلقها هو أكبر اقتصاد عالمي (الولايات المتحدة الأمريكية)، ولما سببته من خسائر طالت معظم دول العالم وهي أزمة مالية قبل أن تكون اقتصادية، إذ عرضت الاستقرار المالي العالمي لأكبر هزة مالية منذ أزمة الكساد العالمي الكبير عام 1929م. تعود بداية هذه الأزمة لانفجار فقاعة الرهن العقاري الأمريكي التي أدت إلى انخفاض أسعار الأصول المالية والحقيقية مما انعكس سلباً على النظام المالي العالمي، حيث توالى الانهيارات في صفوف المصارف والمؤسسات والأسواق المالية في العديد من الدول. سارعت على إثرها الحكومات إلى تأمين المصارف الكبرى وضخ مليارات الدولارات في الأسواق المالية للحد من آثار الأزمة وتجنب الركود العالمي، إلا أن هذه الإجراءات لم تكن سوى مسكنات سرعان ما زال مفعولها، إذ كشفت الأزمة عن وجود خلل كبير في النظام المالي التقليدي. كما كشفت أيضاً عن قوة ومتانة النظام المالي الإسلامي في التصدي لتداعيات الأزمة، فقد كانت المصارف الإسلامية ومنتجاتها الأقل تضرراً مقارنة بنظيرتها التقليدية، مما سلط الأضواء عليها كحل للأزمة وبديل مناسب للنظام التقليدي.

وسيتم من خلال هذا الفصل الوقوف على أسباب الأزمة المالية العالمية 2008م، وتحليلها من وجهة نظر إسلامية، مع الإشارة إلى الحلول الإسلامية من خلال عرض بعض النداءات لتبني المصرفية الإسلامية، والمكانة التي أصبح يحتلها التمويل الإسلامي في الدول الغربية. وأخيراً سرد لأهم التحديات التي تواجه المنتجات المالية الإسلامية والسبل المتبعة لمواجهتها وذلك وفق الترتيب الموالي:

**المبحث الأول:** الأزمة المالية العالمية 2008م، أسبابها ومراحلها.

**المبحث الثاني:** الحلول الإسلامية للأزمة المالية العالمية 2008م.

**المبحث الثالث:** التحديات التي تواجه المنتجات المالية الإسلامية وسبل مواجهتها.

## المبحث الأول: الأزمة المالية العالمية 2008: أسبابها ومراحلها

شهد الاقتصاد العالمي مع نهاية سنة 2007م وبداية سنة 2008م، أزمة مالية اعتبرت أشد وأعنف أزمة يواجهها الاقتصاد العالمي بعد أزمة الكساد الكبير سنة 1929م، والتي انطلقت شرارتها من الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة أكبر وأقوى اقتصاد عالمي، نتيجة انفجار فقاعة الرهن العقاري لعدة أسباب لتعود بالضرر على النظام المالي الأمريكي، وتمتد تداعياتها لتطال النظام المالي والاقتصادي العالمي. ومن خلال هذا المبحث يتم الوقوف على نشأة هذه الأزمة، أهم أسبابها ومراحلها.

## المطلب الأول: نشأة الأزمة

يتفق جميع الاقتصاديين والساسة على أن السبب الرئيسي لانفجار الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية هو الزيادة المبالغ فيها في منح القروض العقارية سواء للأفراد أو الشركات، ودون مراعاة للملاءة المالية لأصحاب تلك القروض والذي تزامن مع ارتفاع أسعار العقارات، ففي أعقاب انهيار الشركات الالكترونية دوت كوم وأهوال ما بعد 11 سبتمبر 2001م أصبحت المنازل محط اهتمام العديد من المستثمرين. وتكاثرت أعداد مشتري المنازل وتهاقت كثيرون غيرهم لإعادة تمويل رهوناتهم.

## الفرع الأول: عوامل ظهور فقاعة الرهن العقاري

يعود الانفجار الفعلي للأزمة المالية العالمية إلى تاريخ 15 سبتمبر 2008م، وهو تاريخ إفلاس رابع أكبر بنك في الولايات المتحدة وهو بنك ليمان براذرز\*.

إلا أن البداية الحقيقية لنشأة الأزمة المالية العالمية تعود لتاريخ انفجار فقاعة الرهن العقاري الأمريكي في بداية سنة 2007م، حيث لاحت بوادرها في شهر فبراير من تلك السنة، بسبب انتشار ظاهرة عجز المدينين بقروض مضمونة بأصول عقارية في الولايات المتحدة الأمريكية عن الوفاء بمديونياتهم للبنوك المتخصصة في هذا المجال<sup>1</sup>. إذ بلغ حجم القروض المتعثرة للأفراد نحو 100 مليار دولار وزاد عدد المنازل المعروضة للبيع بالولايات

\* تأسس هذا البنك على يد ثلاثة مهاجرين ألمان كانوا يتاجرون بالقطن عام 1850م، ويعمل لدى البنك 25935 موظف بشق أنحاء العالم، وقد تأثر كثيرا بأزمة الرهن العقاري، مما اضطره لإسقاط أصول مالية بقيمة 5.6 مليار دولار في الربع الثالث من عام 2007م، وأعلن عن خسارة بلغت 3.9 مليار في الربع الثاني من عام 2008م، كما خسر سهم ليمان براذرز أكثر من 92% من قيمته بالمقارنة بأعلى مستوياته عند 67.73 دولار في شهر أكتوبر 2007م. انظر:

- عبد المطلب عبد الحميد، "الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص ص، 262-263.

<sup>1</sup> إبراهيم عبد العزيز النجار، "الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي 2009"، مرجع سابق، ص 41.

المتحدة الأمريكية بـ 75% في نفس السنة، والتي بلغ عددها 2.2 مليون وهو ما يمثل 1% من عدد المساكن في الولايات المتحدة كلها.<sup>1</sup>

وتعود تداعيات هذه الأزمة إلى فترة 2000-2006م، حيث ازدهر سوق العقار نتيجة انخفاض أسعار الفائدة مما شجع الأمريكيين على شراء المساكن، بقروض مضمونة أساساً بتلك المساكن وكلما ارتفع سعر تلك المساكن، كلما كان بإمكان صاحبه الحصول على قرض جديد. بالإضافة إلى عدم مراعاة المؤسسات المالية المانحة للقروض لملاءة وقدرة أولئك الأفراد على السداد. وفيما يلي أهم العوامل التي ساهمت في ظهور فقاعة الرهن العقاري.

#### أولاً: سياسة التوسع في الإقراض وانخفاض أسعار الفائدة

شجع الاحتياطي الفيدرالي سياسة التوسع في الإقراض لفئة ذوي الدخل المنخفض لشراء المنازل، حيث أبقي أسعار الفائدة في مستويات منخفضة، الأمر الذي غذى الطلب على المساكن وشجع المقرضين على التراخي في معايير منح القروض العقارية<sup>2</sup>، حيث قام بتخفيض مؤشر أسعار فائدة الإقراض بين البنوك أكثر من عشر مرات خلال عام 2001م لوحده، وذلك من 6% في شهر كانون الثاني/يناير إلى 1.75% في شهر كانون الأول/ديسمبر وكان ذلك أدنى مستوى له منذ عام 1961م<sup>3</sup>، وتزامن ذلك مع إعلان "فاني مي Fannie Mae\*" صراحة أن ما نسبته 50% من قروضها، سيذهب إلى العائلات ذات الدخل المنخفضة في عام 2000م أي الحاجة إلى التوسع في الإقراض لشعب غير مؤهل للسداد<sup>4</sup>. ويبين الشكل الموالي تطور مؤشر أسعار فائدة الإقراض بين البنوك خلال الفترة 1954-2008.

<sup>1</sup> هدى بدروني، "آليات تنشيط أسواق الأوراق المالية في ظل الأزمات المالية العالمية-دراسة حالة الدول العربية-"، مذكر مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية- تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب، البلدة جانفي 2010، ص 34.

<sup>2</sup> Scott E. Harrington, Ph.D, "The Financial Crisis, Systemic Risk, and the Future of Insurance Regulation", A Public Policy Paper of the National Association of Mutual Insurance Companies, september 2009, p2.

<sup>3</sup> زكريا بله باسي، "الأزمة المالية العامة، الجذور وأبرز الأسباب العوامل المحفزة، والدروس المستفادة من منظور الاقتصاد الإسلامي"، بحث مقدم ضمن مؤتمر "الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي" جامعة الجنان، لبنان، 13-14 آذار 2009. ص 6.

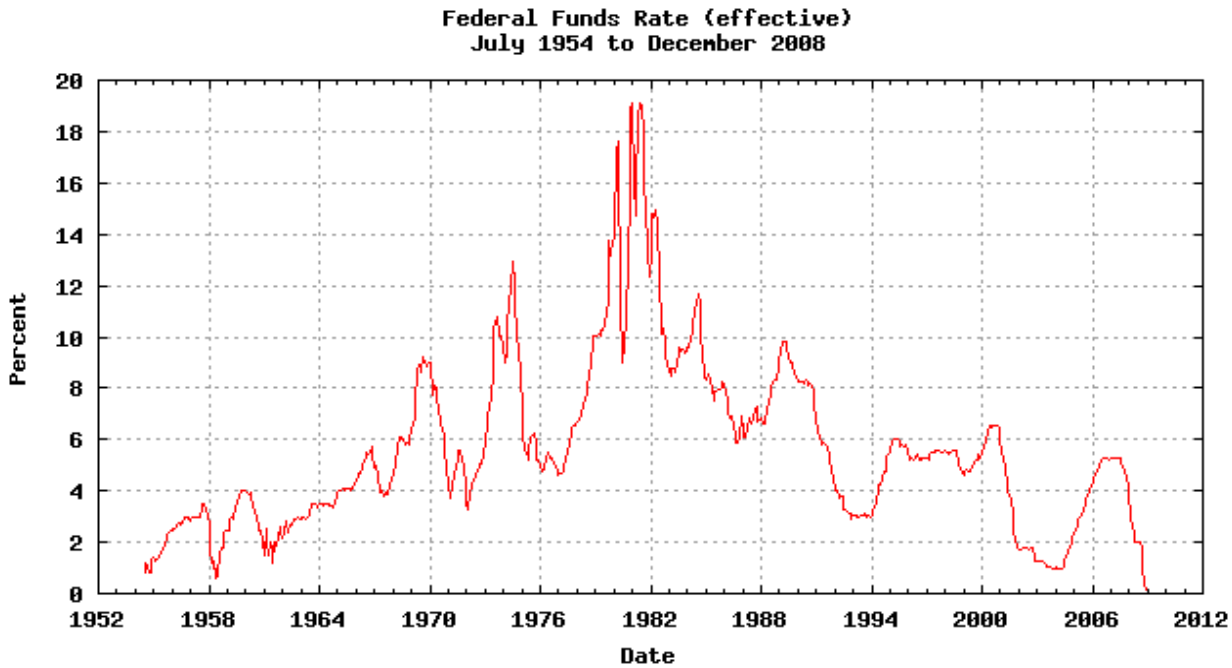
\* الاتحاد القومي الفدرالي للإقراض العقاري (FMNA)، شركة مساهمة مرخصة من الكونغرس تشرف على وضع الإسكان في الولايات المتحدة، تم خصخصتها في عام 1995 بتوقيع من الرئيس بل كلينتون. تقوم بشراء الرهونات في السوق الثانوية، وتضمها في مجموعات ثم تباعها كسندات مالية مدعومة بالرهنات إلى مستثمرين في السوق المفتوحة. يضمن هذا الاتحاد، وليس الحكومة الأمريكية الدفعات الشهرية من المبلغ الأصلي والفوائد. انظر:

- محمد بن عبد الله العبد اللطيف، "الموت الدماغي للنظام المالي العالمي"، الدبلوماسية، العدد 42 سبتمبر 2008، ص 23.

- مسرد المصطلحات، "النظام المالي العالمي"، EJournal-USA، مكتب برامج الإعلام الخارجي، وزارة الخارجية الأمريكية، المجلد 14، العدد 5 مايو 2009، ص 31.

<sup>4</sup> محمد بن عبد الله العبد اللطيف، "الموت الدماغي للنظام المالي العالمي"، مرجع سابق، ص 23.

شكل رقم (04-01): تطور مؤشر أسعار فائدة الاحتياطي الفدرالي للإقراض بين البنوك خلال (1954-2008)م



المصدر: زكريا بله باسي، "الأزمة المالية العامة، الجذور وأبرز الأسباب العوامل المخفزة، والدروس المستفادة من منظور الاقتصاد الإسلامي"، مرجع سابق، ص 7.

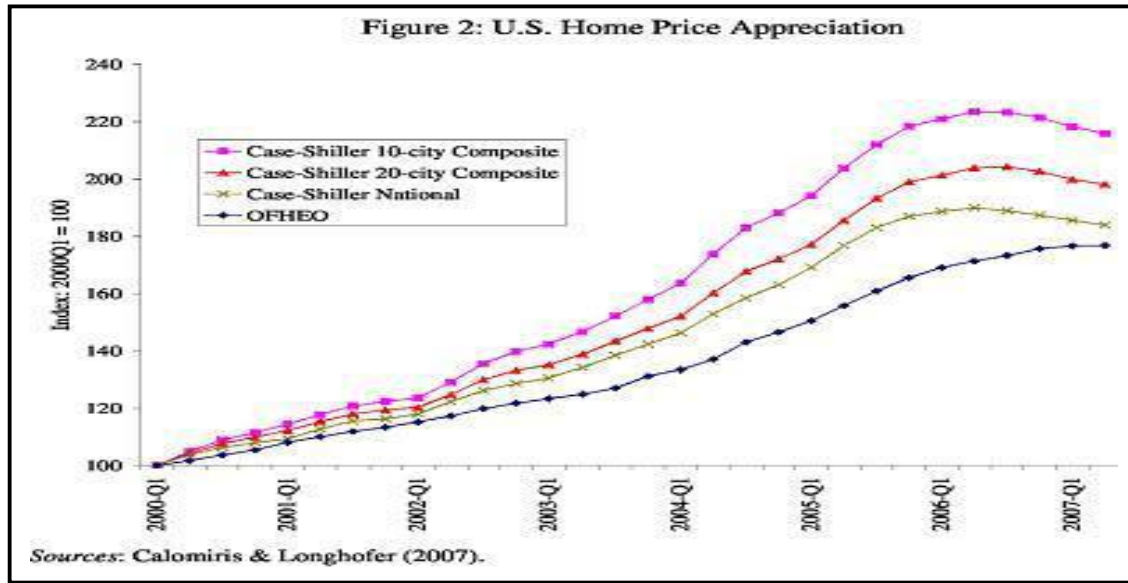
#### ثانيا: ارتفاع أسعار المنازل

شهدت أسعار العقارات خصوصا السكنية منها في الولايات المتحدة الأمريكية، ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة (1997-2006م) وصل إلى حدود 124%، مما دفع الكثير إلى الاقتراض لتمويل شراء مساكنهم الخاصة حيث ارتفع معدل التملك السكني في الولايات المتحدة الأمريكية من 64% في عام 1996م إلى 69.2% في عام 2004م، وفي ظل ارتفاع أسعار العقارات هذه أخذ الكثير من أصحابها في الاقتراض بضمان قيمتها، التي لم تسدد بالأساس وكانت قيمة العقار الذي يتزايد باستمرار هي الضمان<sup>1</sup>، مما شجع الجهات المقرضة على التوسع في منح القروض حتى لفئة السكان من ذوي الدخل المحدودة والسجل الائتماني الضعيف، إذ تشير الدراسات إلى أن مبلغ القروض العقارية قدر بحوالي 3.9 تريليون دولار عام 2003م<sup>2</sup>. ويوضح الشكل الموالي ارتفاع أسعار المنازل الذي ازدادت وتيرته ابتداء من عام 2002م، ليصل إلى ذروته في عام 2006م.

<sup>1</sup> وليد أحمد الصافي، "الأزمة المالية العالمية 2008/ طبيعتها، أسبابها، وتأثيراتها المستقبلية على الاقتصاد العالمي والعربي"، بحث مقدم ضمن المنتدى الدولي الثاني حول "الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية- النظام المالي الإسلامي نموذجاً"، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، يومي 5-6 ماي 2009، ص 22.

<sup>2</sup> زكريا بله باسي، "الأزمة المالية العامة، الجذور وأبرز الأسباب العوامل المخفزة، والدروس المستفادة من منظور الاقتصاد الإسلامي"، مرجع سابق ص 7.

شكل رقم (04-02): ارتفاع أسعار المنازل في الولايات المتحدة في فترة (2000-2006)م



المصدر: أحمد مهدي بلواني، "هايمان مينسكي: ماذا يمكن أن يستفيد الاقتصاديون المسلمون من أفكاره"، حوار الأربعاء 1430هـ/6، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، ص7.

هذا الازدهار في سوق العقار والتراخي في منح القروض العقارية لم يدم طويلا، حيث أن أسعار فائدة القروض كانت من النوع المتغير الذي يرتفع مع مرور الوقت، ما أدى إلى عجز الكثير من الأمريكيين عن سداد القروض ابتداء من عام 2001م، فزادت عمليات الحجز على الرهونات العقارية خاصة خلال الفترة 2007-2008م، وصاحب ذلك انتعاش في بناء المنازل استمر إلى غاية عام 2007م، وبالتالي انخفض الطلب على العقارات، وزاد العرض مما أدى إلى تدهور أسعار العقارات، وانفجرت فقاعة الرهن العقاري لتطال الشركات العقارية والبنوك والمؤسسات والأسواق المالية ومؤسسات التأمين، فما لبثت أن أصبحت أزمة مالية عالمية.

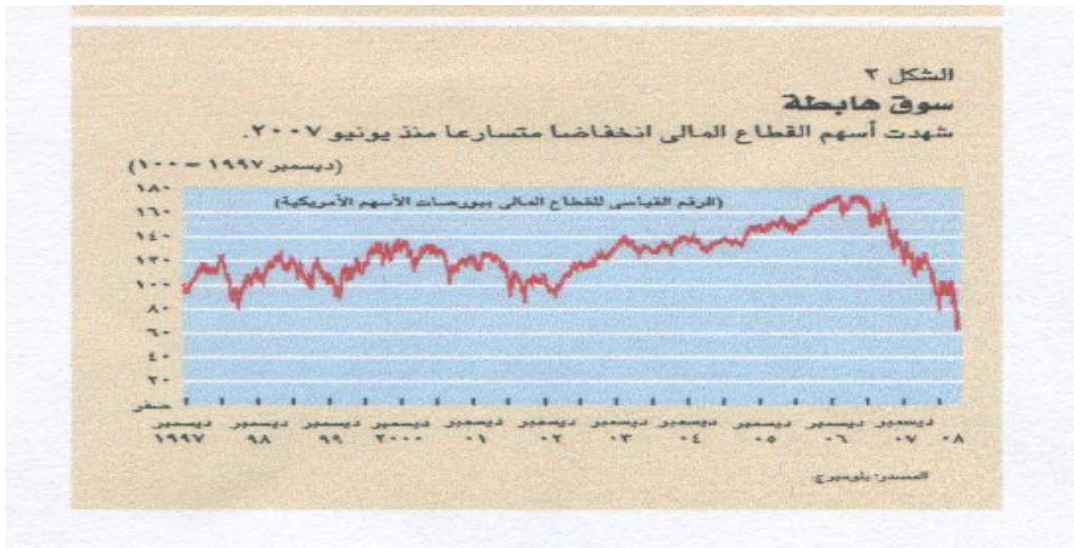
#### الفرع الثاني: الانتقال من أزمة الرهن العقاري إلى أزمة مالية عالمية

تحول أزمة الرهن العقاري إلى أزمة مالية عالمية مر بمرحلتين، الأولى تمثلت في الانتقال من أزمة الرهن العقاري إلى أزمة مالية أمريكية طالت حتى الاقتصاد الحقيقي، والثانية تمثلت في الانتقال من أزمة مالية أمريكية إلى أزمة مالية عالمية، بسبب الترابط الكبير بين الأسواق المالية العالمية، أو نظرا لأن النظام المالي هو نظام عالمي لا يمكن تجزئته في ظل التحرير المالي الذي شهدته الأسواق المالية.

#### أولا: من أزمة الرهن العقاري إلى أزمة مالية أمريكية

استمرت تداعيات أزمة الرهن العقاري التي انطلقت من سوق الرهونات العقارية الأقل جودة، أو ما يعرف بالرهونات من الدرجة الثانية، ما أدى إلى زعزعة ثقة المستثمرين في القطاع المالي، وأصبح من الصعب تجميع التمويل في أسواق الأسهم بسبب انخفاض أسعار أسهم البنوك كما يوضحها الشكل الموالي:

شكل رقم (04-03): تراجع أسعار الأسهم منذ سنة 2007.



المصدر: محمد العريان، "أزمة ينبغي تذكرها"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 45، العدد 4، ديسمبر 2008، ص 16.

فنقص السيولة يعني أن على البنوك أن تخفض من أحجام اقتراضها وخاصة القروض العقارية، ونقص القروض العقارية يعني المزيد من الانخفاض في أسعار المنازل، وانخفاض أسعار المنازل يعظم من خسائر البنوك كلما حصل عجز أو تخلف عن تسديد تلك القروض، وكانت النتيجة أن توالى عمليات الإفلاس في البنوك الأمريكية (حيث علقت قرابة 70 شركة رهن عقاري أمريكية عملياتها وأعلنت إفلاسها أو عرضت للبيع منذ بداية عام 2006<sup>1</sup>) وانتقلت الأزمة بعدها لتشمل القطاع المالي، بل كامل النظام المالي، والاقتصاد الأمريكي وهو ما عبر عنه الرئيس الأمريكي جورج بوش بقوله: "الاقتصاد الأمريكي في خطر، وقطاعات رئيسية في النظام المالي الأمريكي مهددة بالإغلاق"<sup>2</sup> وتجلى ذلك في:

- تراجع الأرباح الصافية لبنك سيتي كروب\* - أكبر البنوك الأمريكية من حيث حجم الأصول - بنحو 60% في الربع الثالث من عام 2007 نتيجة لاضطرابات الرهن العقاري، وقام ببيع 7.5 مليار دولار من السندات إلى هيئة استثمار أبو ظبي الإماراتية الحكومية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> الداوي الشيخ، "الأزمة المالية العالمية، انعكاساتها وحلولها"، بحث مقدم ضمن مؤتمر "الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي"، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 13-14 آذار (مارس) 2009، ص 12.

<sup>2</sup> وائل إبراهيم الراشد، "رؤية تحليلية لانعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات دول مجلس التعاون - واقع دولة الكويت -"، بحث مقدم ضمن مؤتمر "الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي"، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 13-14 آذار (مارس) 2009، ص 12.

\* احتل هذا البنك المركز السابع ضمن أكبر عشر بنوك عالمية وفق لإحصائيات نهاية عام 2008م، برأس مال قدره 140.698 مليار دولار أمريكي، في حين احتل بنك أوف أمريكا المركز الثاني برأس مال قدره 195.933 مليار دولار أمريكي. انظر:

<http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81>.

<sup>3</sup> هدى بدروني، "آليات تنشيط أسواق الأوراق المالية في ظل الأزمات المالية العالمية - دراسة حالة الدول العربية -"، مرجع سابق، ص 35.



- كما اضطر بنك ليمان براذرز لإسقاط أصول مالية بقيمة 5.6 مليار دولار في الربع الثالث من عام 2007م وأعلن عن خسارة بلغت 3.9 مليار دولار للربع الثاني من عام 2008م<sup>1</sup>. ليعلن عن إفلاسه بعد فشل جهود المسؤولين الأمريكيين في وزارة الخزانة والاحتياطي الاتحادي لإنقاذ البنك.
- وأعلن بنك "وتشوفيا كورب" تكبد خسائر ربع سنوية قاسية في الربع الثاني من عام 2008م بقيمة 8.86 مليار دولار<sup>2</sup>.
- الإعلان عن خطة إنقاذ بقيمة 85 مليار دولار لتأمين الجزء الأكبر من المجموعة الدولية الأمريكية "أي آي جي" <sup>3</sup>.
- بالإضافة إلى: <sup>4</sup>

- بيع مؤسسة "واشنطن ميوتشال" للخدمات المالية-أكبر الصناديق الأمريكية العاملة في مجال الادخار والإقراض- لمجموعة "جي بي مورغان" المصرفية العملاقة بـ 1.9 مليار دولار.
- بنك "ميريل لينش" أحد البنوك الاستثمارية الكبرى في الولايات المتحدة يضطر لقبول عرض شراء من بنك أوف أميركا خشية تعرضه للإفلاس.
- أما على مستوى الأسواق المالية فقد أغلق مؤشر داو جونز الصناعي بتاريخ 2008/09/15م بانخفاض نسبته 4.4% في حين تراجع مؤشر ستاندرد آند بورز بنسبة 4.7%. وانخفضت أسهم ليمان بنسبة 95% إلى 18 سنتا، وكان سهم بنك أوف أميركا الأكثر تراجعا رغم أن البنك كان سيتجاوز منافسه سيتي غروب ليصبح أكبر بنك في البلاد من حيث الأصول من خلال الاستحواذ المقرر على ميريل لينش<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> "أزمة الرهن العقاري" تاريخ الاطلاع: 2010/09/20، على الموقع <http://ar.wikipedia.org/wiki>

<sup>2</sup> تقارير اقتصادية، "البنوك تواجه الافيهار جراء تداعيات أزمة الرهن العقاري" قسم الاقتصاد والأعمال، تاريخ النشر: 2008/09/15، تاريخ الاطلاع: 2010/09/20، على الموقع:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EF99A717-5BF1-4845-A221-8D76956C02D6.htm>.

<sup>\*</sup> أكبر مجموعة تأمين في العالم، والتي تضم حوالي 70 شركة تأمين أمريكية، و 175 شركة تأمين غير أمريكية، والمتشرة عبر 130 بلداً.

<sup>3</sup> Scott E. Harrington, Ph.D, "The Financial Crisis, Systemic Risk, and the Future of Insurance Regulation" Op-Cit, p5.

<sup>4</sup> محمد زيدان، "فصول الأزمة المالية العالمية، أسبابها، جذورها وتبعاتها الاقتصادية"، بحث مقدم ضمن مؤتمر "الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي"، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 13-14 آذار (مارس) 2009، ص 12.

<sup>5</sup> تقارير اقتصادية، "أزمة بنك ليمان تزعزع مؤسسات المال الأمريكية"، قسم الاقتصاد والأعمال، تاريخ النشر: 2008/09/16م، تاريخ الاطلاع: 2010/09/20، على الموقع:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1AF3884B-1DD0-4EF0-B10C-34D8282FDEBC.htm>.

## ثانيا: من أزمة مالية أمريكية إلى أزمة مالية عالمية\*

لم تتوقف تداعيات أزمة الرهن العقاري عند حدود المؤسسات المالية الأمريكية بل طالت مؤسسات مالية أخرى في العالم خاصة في أوروبا وآسيا، ومن هذه التداعيات:<sup>1</sup>

- إعلان بنك "بي أن بي باريا" الفرنسي تجميد استثمارات بقيمة 1.6 مليار يورو، أي ما يعادل 2.2 مليار دولار ومن جهته أعلن بنك "يو بي أس" السويسري في 2007/10/01 أن خسائره تتراوح بين 600 و800 مليون فرنك بسبب أزمة الرهن في الولايات المتحدة الأمريكية فضلا عن خسارته لعدد كبير من كبار موظفيه وقيامه بإلغاء نحو 1500 وظيفة لديه.

- قيام الحكومة البريطانية بتأميم بنك "نورذرن روك" للتمويل العقاري.\*\*

- إعلان الحكومة اليابانية أن خسائر مؤسساتها المالية تضاعفت إلى 5.6 مليار دولار بالأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2007م نتيجة لأزمة قروض الرهن.

- تراجع قيمة الأسواق العالمية، فنجد على سبيل المثال أن الأسهم الأوروبية انخفضت بأكثر من 1.5% بالإضافة إلى صعوبة أو استحالة تحديد القيمة العادلة لأصول الشركات في ظل التبخر الكامل للسيولة في القطاع العقاري.

ولم تكن الأسواق العربية في معزل عن ذلك، حيث انخفضت مؤشرات الأسهم في دول الخليج إلى أدنى مستوياتها منذ 17 شهرا، مع هروب المستثمرين من الأسواق خشية تأثرها بتداعيات الاضطرابات الأخيرة في قطاع المال الأمريكي. وأغلقت سوق السعودية منخفضة بـ 6.5% مسجلة 7255.15 نقطة، حيث فقد مؤشر التداول 34.3% من قيمته منذ بداية العام، وأغلقت بورصة الكويت- ثاني أكبر بورصة في العالم العربي- بتراجع 3.8% ليصل المؤشر إلى 12360.2 نقطة أي بخسارة 488 نقطة، وهي أكبر خسارة في يوم واحد لعام 2008م.<sup>2</sup> وآخر النتائج تفجر الأزمة المالية العالمية في 2008م.

\* يعود تفسير عالمية الأزمة إلى عدة عوامل أهمها: حجم الاقتصاد الأمريكي الكبير الذي يشكل ربع الاقتصاد العالمي تقريبا، وتشابكه مع اقتصاديات معظم الدول، فالولايات المتحدة هي أكبر مستورد في العالم وأكبر مدين وأكبر اقتصاد وصاحبة أكبر البورصات في العالم، بالإضافة إلى وجود مستثمرين وأفراد وصناديق استثمار دولية تستثمر في أكثر من سوق مالية حول العالم. أيضا ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والانترنت لها دور كبير في نقل المعلومات بسرعة مما يؤدي إلى ظهور حالات نفسية بعدم الثقة لدى المستثمرين فيسارعون لبيع استثماراتهم حتى لو كانت في شركات جيدة، أضف إلى ذلك ربط كثير من الدول لأسعار صرف عملاتها بالدولار، كما تتوافر للدول المتقدمة الكوادر والكفاءات البشرية القادرة على التعامل مع الأزمات والموارد المالية الضخمة لمواجهةها وتصديرها للآخرين بعكس الدول النامية التي تدفع الفاتورة. للمزيد من التفصيل انظر:

- طارق عبد العال حماد، "حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص ص، 23-25.

- عبد المطلب عبد الحميد، "الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية"، مرجع سابق، ص ص، 282-287.

<sup>1</sup> هدى بدروني، "آليات تنشيط أسواق الأوراق المالية في ظل الأزمات المالية العالمية-دراسة حالة الدول العربية-"، مرجع سابق، ص 35.

\*\* وضمن خسائر البنوك البريطانية أعلن "رويال بنك أوف أسكتلند (آر بي أس)" في شهر أوت 2008م خسائر بلغت 691 مليون جنيه إسترليني (1.35 مليار دولار) في النصف الأول من نفس العام. انظر:

- "البنوك تواجه الانهيار جراء تداعيات أزمة الرهن العقاري"، مرجع سابق.

<sup>2</sup> "البنوك تواجه الانهيار جراء تداعيات أزمة الرهن العقاري" مرجع سابق.



## المطلب الثاني: أسباب الأزمة المالية العالمية 2008م

اختلف الاقتصاديون في تعليل أسباب الأزمة المالية العالمية، فمنهم من يعلل حدوثها بطبيعة النظام الرأسمالي ومنهم من يعللها بارتباط النشاط الاقتصادي بالعملة خاصة العملة المالية، وفيما يلي أهم الأسباب المتفق عليها في تعليل حدوث الأزمة والتي تنقسم إلى قسمين، أسباب مباشرة والتي ستظهر من خلال الفرع الأول وأسباب غير مباشرة هي محور الفرع الثاني.

## الفرع الأول: الأسباب المباشرة

يعود السبب الرئيسي والمباشر لانفجار الأزمة المالية العالمية إلى أزمة الرهون العقارية، إلا أنه هناك أسباب أخرى تضافرت فيما بينها لحدوث هذه الأزمة، وفيما يلي أهمها:

## أولاً: أزمة الرهن العقاري

نشأ في عام 2006م ما يسمى بـ "أزمة القروض عالية المخاطر" التي أدخلت القطاع المصرفي الأمريكي في دوامة الخسائر، والاضطرابات وذهب ضحيتها مئات الآلاف من المواطنين الأمريكيين، وقد اندلعت أزمة القروض العالية المخاطر بسبب إقدام العديد من المصارف المختصة في قطاع العقار في الفترة ما بين 2001-2006م، على منح قروض لمئات الآلاف من المواطنين ذوي الدخل المحدود وبدون ضمانات متجاهلة بذلك قاعدة الحذر\* وتقييم المخاطر، واعتمدت المصارف هذا النهج في ظرف اتسم بنمو غير مسبوق لقطاع العقار وانخفاض هام لنسب الفوائد المعمول بها، الأمر الذي أدى بأعداد كبير من الأمريكيين إلى حد القناعة أن الفرصة جد مواتية لشراء مسكن.<sup>1</sup>

## ثانياً: اختلال التوازن بين الأنشطة الإنتاجية والأنشطة المالية

فقد شهدت الدول الصناعية المتقدمة في ظل العملة حدوث انحراف في مسار أنشطتها الاقتصادية وحدوث حالة عدم التوازن بين الأنشطة الإنتاجية والأنشطة المالية، وقد تمثل مظهر هذا الانحراف بحدوث تراجع في نمو الأنشطة الإنتاجية الحيوية، مقابل تعاظم نمو الأنشطة الخدمية والقطاعات الاقتصادية الطفيلية ذات المردود الربحي والوهمي ضمن دورة إنتاجية قصيرة الأجل وليست طويلة. ويمكن إجمال سبب التراجع في نمو الأنشطة الإنتاجية إلى ما يلي:

\* ما أدى إلى زيادة كمية القروض الممنوحة بغض النظر عن نوعيتها، فزاد حجم المقرضين والمضاربين من ديون الدرجة الثانية زيادة كبيرة. ويقول برنانك (Bernanke) رئيس مجلس محافظي بنك الاحتياطي الفيدرالي بأن: "معظم الإقراض في السنوات الأخيرة لم يكن مسؤولاً ولا حذراً (...). وعلاوة على ذلك فإن الممارسات الإقراضية المفرطة والظالمة والخادعة جعلت بعض المقرضين يدخلون في قروض عقارية لم يختاروا الدخول فيها عن دراية". انظر:

- محمد عمر شابر، ترجمة: رفيق يونس المصري، "الأزمة المالية العالمية-هل يمكن للتمويل الإسلامي أن يساعد في حلها؟"، مرجع سابق، ص 35.

<sup>1</sup> محمد زيدان، "فصول الأزمة المالية العالمية، أسبابها، جذورها وتبعاتها الاقتصادية"، بحث مقدم ضمن مؤتمر "الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي"، مرجع سابق، ص 5.

- تطبيقات أفكار العولة التي شجعت انتقال الصناعات من الدول المتقدمة إلى الدول النامية لعوامل اقتصادية عديدة أهمها رخص الأيدي العاملة وتوفر المواد الأولية.
- سلوكيات المستثمرين الذين اتجهوا في استثمار السيولة المالية الضخمة المتجمعة لديهم في مشاريع خدمية ذات مردود إيرادي كبير ضمن دورات الإنتاجية قصيرة قياساً لمدتها في الأنشطة الإنتاجية، مثل نشاط المضاربة بالأوراق المالية والاستثمار في قطاع العقارات كأفضل مجالات الاستثمار لها.<sup>1</sup>

#### رابعاً: الرهون العقارية الأقل جودة والمشتقات المالية

بدأت الأزمة فيما عرف بالرهون العقارية الأقل جودة، إذ يشتري المواطن بيته بالدين مقابل رهن هذا العقار. ثم ترتفع قيمة العقار فيحاول صاحبه الحصول على قرض جديد نتيجة ارتفاع سعر العقار وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية، ومن هنا جاءت التسمية بأنها رهون أقل جودة لأنها رهونات من الدرجة الثانية. وبالتالي هي معرضة أكثر للمخاطر إذا انخفضت قيمة العقارات. لكن البنوك لم تكتف بالتوسع في هذه القروض الأقل جودة، بل استخدمت المشتقات المالية لتوليد مصادر جديدة للتمويل وبالتالي التوسع في الإقراض، فعندما تجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية، فإنه يلجأ إلى استخدام هذه المحفظة لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة (التوريق)، فكأن البنك لم يكتفي بالإقراض الأولي بضمان هذه العقارات، بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية، فالبنك يقدم محفظة من الرهونات العقارية كضمان للاقتراض الجديد من السوق عن طريق إصدار سندات أو أوراق مالية مضمونة بالمحفظة العقارية، وهكذا فإن العقار الواحد يعطي مالكة الحق في الاقتراض من البنك، ولكن البنك يعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر للاقتراض بموجبها من جديد من مؤسسات مالية أخرى. وهذه هي المشتقات المالية، وتستمر العملية موجة بعد موجة بحيث يولد العقار طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى، هكذا أدى تركيز الإقراض في قطاع واحد "العقارات" إلى زيادة المخاطر وساعدت الأدوات المالية الجديدة "المشتقات" على تفاقم هذا الخطر بزيادة أحجام الإقراض موجة تلو موجة.<sup>2</sup>

#### خامساً: نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات المالية الوسيطة

تخضع البنوك التجارية في معظم الدول لرقابة دقيقة من البنوك المركزية، ولكن هذه الرقابة تضعف أو حتى تنعدم بالنسبة لمؤسسات مالية أخرى مثل بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية أو الرقابة على المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية، أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية، وبالتالي تشجع المستثمرين على الإقبال على الأوراق المالية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، "الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية"، مرجع سابق، ص 296.

<sup>2</sup> حازم البلاوي، "الأزمة المالية العالمية - محاولة للفهم"، مرجع سابق، ص 5.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 5.

## سادسا: فقدان الثقة في النظام المالي

تكاثفت العناصر السابقة في خلق هذه الأزمة المالية، ولم يقتصر أثرها على التأثير على القطاع المالي بزيادة حجم المخاطر نتيجة للتوسع المحموم في الأصول المالية، بل إنه هدد أحد أهم عناصر هذا القطاع وهو الثقة. فالأمر أصبح أكثر خطورة إذا فقدت الثقة أو ضعفت في النظام المالي الذي يقوم على ثقة الأفراد، ويزداد الأمر تعقيدا نتيجة للتداخل بين المؤسسات المالية في مختلف الدول، فجميع المؤسسات المالية -وبلا استثناء- تتعامل مع بعضها البعض، وأي مشكلة عويصة تصيب إحدى هذه المؤسسات لا بد أن تنعكس بشكل مضاعف على بقية النظام المالي العالمي "العولمة".<sup>1</sup>

## الفرع الثاني: الأسباب غير المباشرة

بالإضافة إلى الأسباب المباشرة، كانت هناك أسباب أخرى ساهمت في تفاقم الأزمة وتداعياتها، لعل أهمها الأسباب الظرفية التي تجسدت في إعلان الحرب على الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، والتي أعقبتها الحرب على العراق. بالإضافة إلى وضعية الاقتصاد الأمريكي.

## أولا: الإنفاق الأمريكي على الحروب

من أهم الأسباب غير المباشرة للأزمة المالية العالمية الإنفاق الأمريكي المتزايد على الحروب، إذ تزامن وقوع الأزمة مع إعلان أمريكا الحرب على ما سمته بالإرهاب، إضافة إلى حربها على أفغانستان والعراق\*، وقد استنزفت الحرب على هذه الأخيرة الكثير من الدولارات الأمريكية.

إذ تشير الدراسات إلى أن الولايات المتحدة كانت تنفق كل ثلاثة دقائق مليون دولار لحربها على العراق مما يعني نزيف للسيولة العالمية، وتمويله يكون باقتراض الحكومة الأمريكية من دول العالم ومن سوقها الداخلي. وذلك لإصدارها سندات خزينة (اقتراض ربوي) ولهذه السندات سمعة عالمية كبيرة مصدرها اسم الولايات المتحدة الأمريكية، واقتصادها القوي وهو اقتصاد يعتمد على الإنتاج والعلم واستخدام التكنولوجيا. لذلك يستثمر بها معظم بلاد العالم بلا استثناء.<sup>2</sup>

ويوضح الجدول الموالي حجم الإنفاق العسكري الأمريكي:

<sup>1</sup> حازم البلاوي، "الأزمة المالية العالمية - محاولة للفهم -"، مرجع سابق، ص 5.

\* وقد تنبأ الاقتصاديون بأن حرب العراق يمكن أن تتسبب بأزمة اقتصادية للولايات المتحدة. ففي نوفمبر 2002م نقل عن البروفسور وليام William Nordhaus - صحيفة Independent، وهو يجذر بقوله: "إن الحرب على العراق يمكن أن تكلف الولايات المتحدة مئات المليارات من الدولارات، وستقود إلى الفوضى والدمار في ظروف التراجع في معدلات النمو الاقتصادي القائم، وتدفع العالم نحو الركود، نظرا لآثار الحرب المعاكسة على أسعار النفط، والتضخم ومعدلات الفائدة". انظر:

- عبد المطلب عبد الحميد، "الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية"، مرجع سابق، ص 312.

<sup>2</sup> سامر مظهر قطنجي، "ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية"، دار النهضة، دمشق، سورية، 2008، ص 62.

جدول رقم (04-01): جدول الإنفاق العسكري الأمريكي

السنة	الحرب على العراق ألف دولار/دقيقة	الحرب على الإرهاب ألف دولار/دقيقة	ميزانية الدفاع الأمريكي
2003	93	54	438
2004	111	74	448
2005	164	100	507
2006	188	116	536
2007	245	166	611
2008	371	195	-

المصدر: سامر مظهر قططجي، "ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية"، مرجع سابق، ص 62.

وفي وقت مبكر من عام 2008م، وفي مقابلة نشرت في صحف استرالية، صرح الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل للسلام والمستشار السابق لكلينتون - جوزيف ستيجلitz Joseph Stiglitz: "إن حرب العراق كلفت الولايات المتحدة 50-60 مرة أكثر من تقديرات إدارة بوش، وشكلت السبب المركزي للأزمة المصرفية التي تهدد الاقتصاد العالمي". ويصب ستيجلitz لومه على حرب العراق باعتبارها "السبب الخفي للأزمة الحالية لأن البنك المركزي استجاب للاستنزاف المالي المكثف للحرب بإغراق الاقتصاد بآثمانات رخيصة".

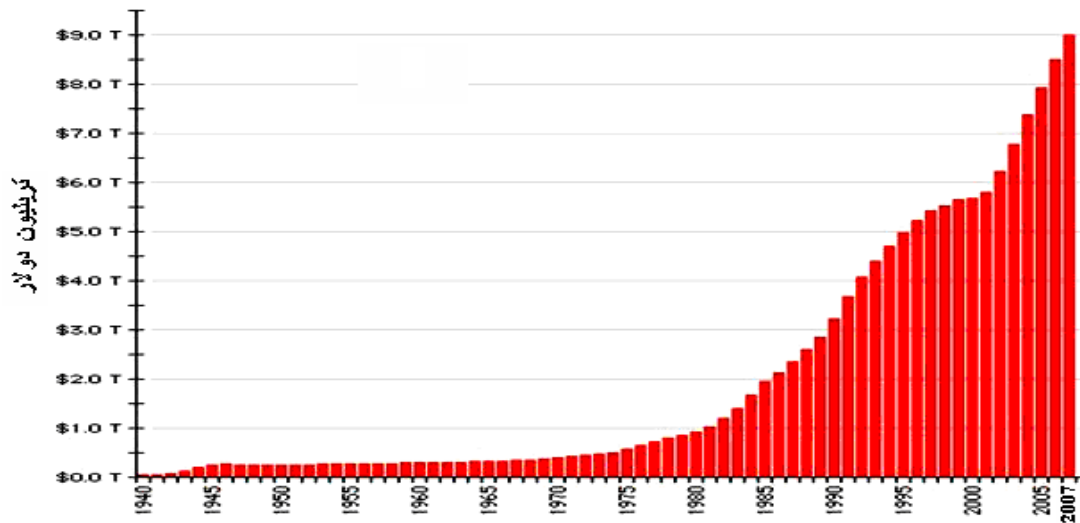
#### ثانيا: تفاقم حجم الدين الأمريكي

تعود جذور الأزمة الحالية إلى بداية القرن، فقد حصلت تراجعات مهمة في أداء الأنشطة الإنتاجية لاقتصاديات الدول المتقدمة صناعيا، وبالذات اقتصاد الولايات المتحدة، وأهم مظهر لهذا التراجع تمثل في حدوث ارتفاع كبير جدا في نسبة الدين الحكومي العام إلى الناتج القومي، فقد ارتفع الدين الحكومي العام في الولايات المتحدة من 5 تريليون دولار عام 2000م ليصل في عام 2008م إلى أكثر من 10 تريليون دولار، وهو مقارب إلى 80% حجم إجمالي الناتج القومي للولايات المتحدة<sup>1</sup>. ويعود ارتفاع إجمالي الدين العام الأمريكي إلى سنين مضت، إذ ارتفع من 163% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1980م إلى 346% في عام 2007م، مشيرا إلى أن هناك قطاعين كانا مسؤولين عن هذا الارتفاع الكبير في المديونية العامة، وهما قطاع الأسر الذي قفزت مديونيته من 50% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1980م، إلى 80% عام 2000م ثم إلى 100% عام 2007م. والقطاع الآخر هو القطاع المالي الذي قفزت مديونيته من 21% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1980م، إلى 83% عام 2000م ثم إلى 116% عام 2007م<sup>2</sup>. ويوضح البيان التالي ارتفاع حجم الدين الأمريكي.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، "الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية"، مرجع سابق، ص 296.

<sup>2</sup> هدى بدروني، "آليات تنشيط أسواق الأوراق المالية في ظل الأزمات المالية العالمية - دراسة حالة الدول العربية -"، مرجع سابق، ص 48.

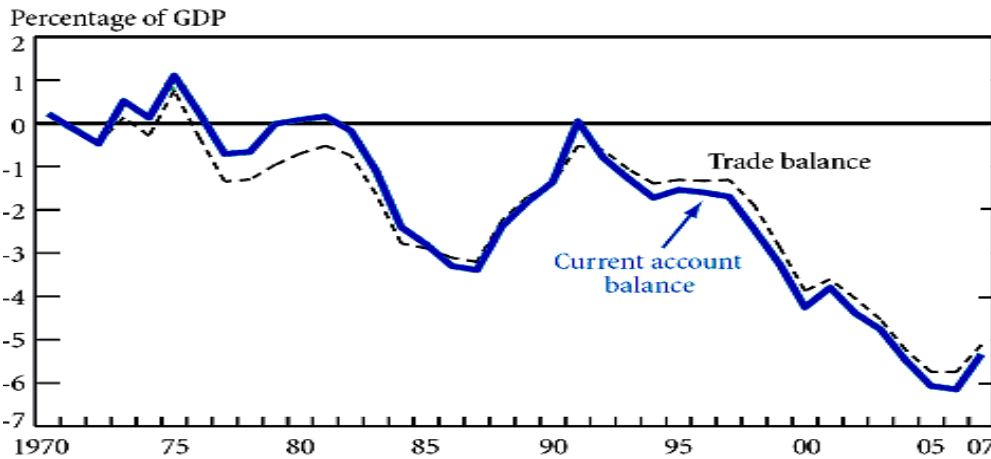
الشكل رقم (04-04): تطور الدين الأمريكي خلال الفترة (1940-2007)م



المرجع: هدى بدروني، "آليات تنشيط أسواق الأوراق المالية في ظل الأزمات المالية العالمية-دراسة حالة الدول العربية-" مرجع سابق، ص 49.

بالإضافة إلى حجم الدين الأمريكي تشير التقارير إلى وجود عجز في الميزانية بلغ حسب ميزانية 2008م 410 مليار دولار، وعجز في الميزان التجاري وصل عام 2006م إلى 758 مليار دولار أمريكي<sup>1</sup>. ويوضح الشكل الموالي وضعية ميزان التجاري الأمريكي منذ سنة 1970م إلى غاية 2007م.

الشكل رقم (04-05): عجز الميزان التجاري الأمريكي خلال الفترة (1970-2007)م



Source: Rebecca Hellerstein and Cedric Tille, "The Changing Nature of the U.S. Balance of Payments", Federal Reserve Bank of New York, Volume 14, Number 4 June 2008, p2.

<sup>1</sup> صالح عبد الله كامل (رئيس المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية)، "الأزمة المالية العالمية التحديات والفرص المتاحة"، بحث مقدم إلى البنك الإسلامي للتنمية، 25 أكتوبر 2008م، ص 5.

## المطلب الثالث: المراحل الكبرى للأزمة المالية العالمية 2008م

يمكن تلخيص المراحل الكبرى للأزمة المالية العالمية في الجدول الموالي:

جدول رقم (04-02): المراحل الكبرى للأزمة المالية العالمية 2008م

التطور الزمني للأزمة	التاريخ	الحدث
تفاقم فقاعة الرهن العقاري بعد ازدهار وانتعاش المؤسسات المالية		2001: الانخفاض المتسارع لأسعار الفائدة من 6.5% إلى 3.5% ثم إلى 3% بعد أحداث 11 سبتمبر، وإلى 1.75% فيما بعد، وإلى 1% في 2002 بعد فضيحة الشركات المحاسبية الكبرى "قضية إنرون، وورلد كوم" لإعادة الثقة لقطاعات اقتصادية نخرها الفساد.
	2006-2001	- ازدهار تجارة المشتقات العقارية خاصة المشتقات الائتمانية ونظام المبادلة عليها*، ما شجع الشركات المقرضة على إنشاء وحدات خاصة لإعادة ترتيب صناديق القروض عبر إصدارها في فئات استثمارها بإصدار أوراق مالية متفاوتة الخطورة، يباع أقلها خطورة وأفضلها تصنيفا ائتمانيا بفوائد ضخمة، حيث ارتفع إجمالي قيمة تلك الأوراق من 175 بليون في 2004م، إلى 275 بليون في 2005، و552 في 2006، و6.3 بليون في 2007.
		2005-2004: ارتفاع أسعار الفائدة إلى 5.35% في محاولة للحفاظ على سعر الدولار والسيطرة على التضخم.
	2007-2006	ومع بداية 2006 وحدوث حالة التشبع التمويلي العقاري، وارتفاع أسعار الفائدة أصبح الأفراد المستفيدون من القروض غير قادرين على السداد، وازداد الأمر سوءا بانتهاء فترة الفائدة المنخفضة للقروض، وازدادت معدلات حجز البنوك على عقارات من لم يستطيعوا السداد لتصل إلى 93%، وفقد أكثر من 2 مليون أمريكي ملكيتهم لهذه العقارات وأصبحوا مكبلين بالديون طوال حياتهم.
انفجار أزمة الرهن العقاري	فبراير 2007	الولايات المتحدة تشهد ارتفاعا كبيرا في عدم قدرة المقترضين على دفع مستحقات قروض الرهن العقاري، ما أدى إلى أولى عمليات إفلاس مؤسسات مصرفية متخصصة.
	يونيو 2007	مصرف الاستثمار الأمريكي "ستارنز بور" أول بنك كبير يعاني من خسائر القروض العقارية.
		البنك المركزي الأوروبي يضخ 94.8 مليار يورو من السيولة، والخزينة الفيدرالية

\* كان وراء هذا الازدهار القانون الذي صدر سنة 2000م والذي يعد الفوائد وأسعار العملات سلعاً مستثناة من الضرائب، كما لا تخضع للرقابة المعتادة.



أغسطس 2007	الأمريكية تضخ من جانبها 24 مليار دولار، كما تدخلت العديد من البنوك الأخرى مثل بنك اليابان والبنك الوطني السويسري.	الانتشار السريع لتداعيات أزمة الرهن العقاري على مستوى النظام المالي الأمريكي وكبريات البنوك الأوروبية والآسيوية
سبتمبر 2007	بنك إنكلترا يمنح قرضا استعجاليا إلى مصرف "نورذرن روك" لتجنبه الإفلاس وقد تم بعد ذلك تأميمه.	
أكتوبر 2007	مصرف "يو بي إس" السويسري يعلن عن انخفاض قيمة موجوداته بـ 4 مليار فرنك وعدة مصارف كبرى تعلن عن انخفاض كبير في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري حتى ديسمبر من نفس السنة.	
22 يناير 2008	الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى 3.5% وهو إجراء ذو حجم استثنائي، ليجري تخفيضه تدريجيا إلى 2% بين يناير ونهاية أبريل.	
17 فبراير 2008	الحكومة البريطانية تؤمم بنك "نورذرن روك".	
11 مارس 2008	تضافر جهود البنوك المركزية مجددا لمعالجة سوق التسليفات، والاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يقول إنه مستعد لتقديم مبلغ يصل إلى 200 مليار دولار إلى مجموعة محدودة من البنوك الكبرى.	
16 مارس 2008	"جي بي مورغان تشيس" يعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي "بير ستيرنز" بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياطي الفيدرالي.	
07 سبتمبر 2008	وزارة الخزانة الأمريكية تضع المجموعتين العملاقين في مجال تسليفات الرهن العقاري "فريدي ماك" و"فاني ماي" تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار.	انفجار الأزمة المالية العالمية
15 سبتمبر 2008	اعتراف بنك الأعمال "ليمان براذرز" بإفلاسه، بينما يعلن أحد أبرز البنوك الأمريكية "بنك أوف أمريكا" شراء بنك آخر للأعمال في وول ستريت وهو "ميريل لينش"، ليشكل سقوط بنك "ليمان براذرز" صدمة عنيفة في أسواق المال وتراجع حاد بالبورصات وإعلان عن أسوأ أزمة مالية منذ مئة عام.	
16 سبتمبر 2008	10 بنوك دولية تتفق على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحا، في حين توافق البنوك المركزية على فتح مجالات التسليف إلا أن ذلك لم يمنع تراجع البورصات العالمية.	
17 سبتمبر 2008	الاحتياطي الفيدرالي والحكومة الأمريكية تؤمnan أكبر مجموعة تأمين في العالم "إيه آي جي" المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 97.9% من رأسمالها.	
17 سبتمبر 2008	- البورصات العالمية تواصل تدهورها والإقراض يضعف في النظام المالي، وتكتشف البنوك المركزية العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية. - هبوط الدولار الأمريكي متأثرا بتطورات إفلاس البنك الأمريكي ليمان براذرز.	

<p>- البنك البريطاني "لويد تي إس بي" يشتري منافسه "إتش بي أو أس" المهدد بالإفلاس.</p> <p>- السلطات الأمريكية تعلن أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع. والبنوك المركزية تضخ مئآت المليارات من الدولارات لتوفير السيولة وجهود مكثفة لإنقاذ كبرى شركات التأمين الأمريكية من خطر الإفلاس.</p>	<p>18 سبتمبر 2008</p>	<p>تفاقم الأزمة، آثار وانعكاسات سلبية على استقرار النظام المالي العالمي. وخطط الإنقاذ بين مؤيد ومعارض.</p>
<p>- الرئيس الأمريكي جورج بوش يوجه نداء إلى التحرك فوراً حيال خطة لإنقاذ البنوك لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة.</p> <p>- وأسعار البترول تشهد انخفاضاً حاداً في أسواق آسيا وبورصات آسيا وأوروبا تشهد تراجعاً.</p>	<p>19 سبتمبر 2008</p>	
<p>خطة عاجلة بتكثيف تريليون دولار تتضمن شراء الحكومة لأصول المؤسسات المتعثرة.</p>	<p>20 سبتمبر 2008</p>	
<p>الأزمة المالية تطغى على المناقشات خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، والأسواق المالية تضاعف قلقها أمام الماطلة حيال الخطة الأمريكية.</p>	<p>23 سبتمبر 2008</p>	
<p>- انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية "فورتيس" في البورصة بسبب شكوك حول قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.</p> <p>- في الولايات المتحدة يشتري بنك "جي بي مورغان" منافسه "واشنطن ميوتشال" بمساعدة السلطات الفيدرالية.</p>	<p>26 سبتمبر 2008</p>	
<p>في أكبر انهيار في التاريخ المصرفي الأمريكي، الحكومة الأمريكية تغلق مؤسسة "واشنطن ميوتوال" وتبيع أصولها لبنك "جي بي مورغان" بحوالي 1.9 دولار</p>	<p>27 سبتمبر 2008</p>	
<p>خطة الإنقاذ الأمريكية موضع اتفاق في الكونغرس، وفي أوروبا يجري تعويم "فورتيس" من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، وفي بريطانيا يجري تأميم بنك "برادفورد وبنغلبي".</p>	<p>28 سبتمبر 2008</p>	
<p>مجلس النواب الأمريكي يرفض خطة الإنقاذ و"وول ستريت" تنهار، وكانت البورصات الأوروبية بقوى هي الأخرى في وقت سابق خلال النهار في حين واصلت معدلات الفوائد بين البنوك ارتفاعها مانعة البنوك من إعادة تمويل ذاتها. وقبل رفض الخطة أعلن بنك "سي تي غروب" الأمريكي أنه يشتري منافسه "واكوفيا" بمساعدة السلطات الفيدرالية، وفي البرازيل تم تعليق جلسة التداول في البورصة التي سجلت خسارة تفوق 10%.</p>	<p>29 سبتمبر 2008</p>	
<p>مجلس الشيوخ يقر خطة الإنقاذ المالي بعد رفض مجلس النواب له في تصويت أول والخطة تدعو لضخ 700 مليار دولار للبنوك والشركات المنهارة لتوفير السيولة</p>	<p>01 أكتوبر 2008</p>	

وإكسابها القدرة على الإقراض مرة أخرى.

المصدر: تم إعداد الجدول اعتماداً على المراجع الموالية:

- عبد المطلب عبد الحميد، "الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية"، مرجع سابق، ص ص، 268-271.
- حازم البلاوي، "الأزمة المالية العالمية - محاولة للفهم -"، تاريخ الإطلاع: 2010/09/18، ص ص، 19-20. على الموقع: <http://www.iid-alraid.com>.
- محمد بن عبد الله العبد اللطيف، "الموت الدماغي للنظام المالي العالمي"، مرجع سابق.

### المبحث الثاني: الحلول الإسلامية للأزمة المالية العالمية 2008م

أمام الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي، تمهفت الحكومات على عمليات التأميم لكبريات المؤسسات لإنقاذها من الإفلاس وسارعت إلى ضخ السيولة في الأسواق المالية، بغية الحد من زحف الأزمة على باقي القطاعات الحيوية للاقتصاديات الدولية، إلا أن ذلك لم يجد نفعاً وفاقت آثارها السلبية التوقعات. ما أبرز للاقتصاديين حقيقة أن الأزمة الحالية هي أزمة نظام بكامله، نظام قائم على أسس تهدد بالانهيار وزعزعة الاستقرار. ما دعا إلى ضرورة البحث عن نظام بديل وعلى كل المستويات برز النظام المالي الإسلامي كأقوى بديل، بعد أن أثبتت مؤسساته ومنتجاتها قدرتها على الصمود أمام موجات الخسائر الكبيرة للأزمة.

### المطلب الأول: تأثير الأزمة المالية العالمية على الصناعة المصرفية الإسلامية

أظهر مؤشر مورغان ستانلي كاييتال التفوق النسبي للتمويل الإسلامي على النظام التقليدي. فطوال الربع الأخير من عام 2008م وأوائل عام 2009م، كانت التغيرات سالبة بشكل كبير لكل من التمويل الإسلامي والنظام التقليدي. ومع ذلك فإن مقدار الخسائر أقل كثيراً بالنسبة للتمويل الإسلامي مقارنة بالنظام التقليدي<sup>1</sup>. وهو ما يدعو لتحليل أسباب الأزمة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي، ومدى تأثير المصارف الإسلامية ومنتجاتها بها.

### الفرع الأول: تحليل أسباب الأزمة من وجهة نظر إسلامية

بتحليل أسباب الأزمة المالية العالمية يتبين أنها نتيجة اختلال في النظام المالي الرأسمالي برمته، باعتباره نظام قائم على معاملات وقواعد هي أساس تدميره، والمتمثلة أساساً في:<sup>2</sup>

- نظام الفائدة (الربا) على الودائع ونظام الفائدة على القروض.

<sup>1</sup> تقرير شركة أدفانتج للاستشارات، "هل يشكل التمويل الإسلامي حلاً لأزمة النظام المالي؟"، جريدة القبس الاقتصادي، السنة 38- العدد 12851 الثلاثاء 10 مارس 2009، ص 40.

<sup>2</sup> حسين حسين شحاتة، "أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي"، مرجع سابق، ص 11.

- نظام التجارة بالديون أخذاً وعطاءً.

- نظام جدولة الديون مع رفع سعر الفائدة مقابل زيادة الأجل.

- نظام بيع الديون.

- نظام المشتقات الذي يقوم على المعاملات الاحتمالية والحظ.

وقد شخص الدكتور أشرف محمد دواية أسباب الأزمة المالية العالمية 2008م، في ثلاثة فقاعات تحكم الاقتصاد العالمي وهي:<sup>1</sup>

#### أولاً: فقاعة سعر الفائدة أو الربا

فقد ارتبطت بواذر تلك الأزمة بصورة أساسية بالارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام 2004م. وهو ما شكل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها، خاصة في ظل التغاضي عن السجل الائتماني للعملاء وقدرتهم على السداد، حتى بلغت تلك القروض 1.3 تريليون دولار في مارس 2007م.

#### ثانياً: فقاعة بيع الديون

التي جاءت من خلال توريق الديون العقارية الأمريكية، وذلك بتجميعها وتحويلها إلى سندات وتسويقها من خلال الأسواق المالية العالمية. وقد نتج عن عمليات التوريق زيادة في معدلات عدم الوفاء بالديون لرداءة العديد من تلك الديون، مما أدى إلى انخفاض قيمة هذه السندات المدعومة بالأصول العقارية في السوق الأمريكية بأكثر من سبعين في المائة.

#### ثالثاً: فقاعة المقامرة

من خلال تأمين حاملي السندات العقارية على أصل تلك السندات وعوائدها لدى شركات التأمين، وقد انعكس تعثر عملاء الديون العقارية وكذلك رداءة سندات تلك الديون بصورة مباشرة على شركات التأمين، من خلال مطالبة حاملي تلك السندات شركات التأمين بتغطية خسائرهم. وكان من نتيجة ذلك أن تكبدت أكبر مؤسستين للرهن العقاري (فاني ماي، فريدي ماك) خسائر بالغة حتى أوشكتا على الإفلاس ولم ينقذهما إلا تأمين الحكومة الأمريكية لهما. كما ظهرت المقامرة جلية في هذه الأزمة من خلال المشتقات المالية، التي تعتبر بحق سلاح الدمار المالي، وتقوم على الاتجار في المخاطر، وتحقيق ربح طرف على حساب خسائر مقابلة للطرف الآخر. ولا يوجد فيها تسليم ولا تسلم ولا قبض للثمن، بل هو تسوية لفروق الأسعار، يربحها الراجحون ويخسرها الخاسرون. أما الدكتور عز الدين خوجه فأشار إلى ضرورة التفريق بين ظواهر الأزمة وجذورها، وأن هذه الأخيرة تتمحور حول أربعة أشياء أساسية هي: الربا (الفوائد الربوية)، وبيع الدين والغرر، ثم أكل أموال الناس بالباطل وغير هذا يعتبر مجرد تفريعات لهذه الجذور الأربعة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> أشرف محمد دواية، "مجموعة مقالات عن الأزمة المالية"، ص 10، تاريخ الاطلاع: 2010/09/18، على الموقع:

<http://isege.com/froum/showthread.php?t=2576&page=2>.

من مسببات الأزمة أيضاً غياب القيم الأخلاقية الذي تجسد في عدم المساواة والعدل، وهو ما أشار إليه مدير عام صندوق النقد الدولي **دومينيك ستراوس-كان** بقوله: "كان عدم المساواة من المسببات الصامتة للأزمة. فعشية الأزمة كان عدم المساواة في الولايات المتحدة قد عاد إلى مستويات ما قبل الكساد الكبير، وعلى غرار الكساد الكبير في السابق جاء الركود مسبقاً بزيادة نصيب الأغنياء من الدخل ونمو مستمر في القطاع المالى"<sup>2</sup>. وقد تبين سابقاً أن الشريعة الإسلامية تحرم نظام الفائدة وتستبدله بقاعدة المشاركة في الربح والخسارة. كما تحرم بيع الدين والمشتقات لما فيهما من غرر وأكل للأموال بالباطل، وتدعو لتبني الأخلاق الحسنة في المعاملات المالية، ومحاربة كل أشكال الفساد والتدليس والاحتكار.

#### رابعاً: عشر مبادئ لنظام مالى متوازن وعادل

في إطار تحليل أسباب الأزمة من وجهة نظر إسلامية والبحث عن حلول لها، وعن نظام مالى جديد أكثر أمناً واستقراراً، أصدر المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وثيقة مبادئ الوسطية المالية، قدم من خلالها عشر مبادئ لنظام مالى ومصرفى متوازن وعادل وهي:<sup>3</sup>

- المبدأ الأول: الحد من الإفراط في المداينات وبيع الديون وتوريقها والتصرف فيها.
- المبدأ الثاني: العمل على إحداث توازن بين الصيغ القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وصيغ التمويل المبني على الدين غير المرتبط بنمو الثروة.
- المبدأ الثالث: بناء نظام نقدي وإيجاد وسائل للدفع أكثر عدلاً واستقراراً.
- المبدأ الرابع: استخدام آلية معدل الربح بديلاً عن آلية سعر الفائدة.
- المبدأ الخامس: تطوير أدوات وصيغ فعالة وعادلة في إدارة المخاطر وتوزيعها، لا المتاجرة بها والمراهنة عليها.
- المبدأ السادس: بناء نظام مالى ومصرفى أكثر كفاءة وعدلاً واستقراراً ومرتبطة بالاقتصاد الحقيقي.
- المبدأ السابع: نحو آليات عادلة لضمان الحقوق المالية للمقرضين مع عدم إلحاق أضرار بالمدينين.
- المبدأ الثامن: تصحيح دور الأسواق المالية ووضع ضوابط محددة لترشيد سلوكيات المتعاملين فيها.
- المبدأ التاسع: الحوكمة والشفافية في نشاط المؤسسات المالية وعلاقتها بالأطراف ذات العلاقة.
- المبدأ العاشر: تفعيل دور الدولة في رعاية النظام النقدي والمالى والرقابة على المعاملات والأسواق لتحقيق النمو المتوازن.

التزام المصارف الإسلامية بالمبادئ والقواعد الشرعية، هو ما يدعو للتساؤل حول أثر الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية وحجم التداول لمنتجها بعد الأزمة. فهل كان لها أثر سلبي على المصارف الإسلامية، أم

<sup>1</sup> مجلة المصرفية الإسلامية، "الدكتور عز الدين خوجه: المجلس يصدر شهادة المصرفي للعمل في البنوك الإسلامية"، تاريخ النشر: 2009/07/13  
تاريخ الاطلاع: 2011/03/25، على الموقع: <http://www.cibafi.org/InMediaDetails.aspx?Id=52>

<sup>2</sup> دومينيك ستراوس-كان، "تحديات عالمية، وحلول عالمية"، مرجع سابق، ص 4.

<sup>3</sup> المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، "وثيقة مبادئ الوسطية المالية، عشر مبادئ لنظام مالى ومصرفى متوازن وعادل"، مارس 2009 ص ص، 5-7.

أن تلك القواعد جعلتها في موقع بعيد عن موجة الخسائر التي ألحقتها بمختلف المصارف والمؤسسات المالية وغير المالية؟

### الفرع الثاني: تأثير الأزمة على المصارف الإسلامية ومنتجاتها

انتشرت الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية 2008م مختلف المؤسسات والأسواق المالية، في مختلف الدول الغربية والإسلامية، مما يدعو للبحث عن مدى تأثر المؤسسات المالية الإسلامية بتداعياتها، أما آثار الأزمة على المنتجات الإسلامية، فستتم الإشارة إليه بالتركيز على تأثير الأزمة على الصكوك الإسلامية، باعتبارها المنتج الإسلامي الأكثر انتشاراً وتداولاً.

### أولاً: تأثير الأزمة على المصارف الإسلامية

أبدت المصارف الإسلامية تماسكاً ملموساً اتجاه آثار الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالعديد من المصارف التقليدية. مما لفت أنظار الكثير من الدول الغربية للتمويل الإسلامي وجعله محل اهتمام متزايد، وفي سياق الحديث عن آثار الأزمة على المصارف الإسلامية أشار الدكتور أشرف محمد دواية إلى أن: "المصارف الإسلامية في أمان من آثار الأزمة المالية العالمية، إذا كانت ملتزمة عملياً بالمنهج الشرعي في التمويل والاستثمار فلن يكون لديها ما تخسره فلا هي تستثمر في سندات الديون، ولا تتعامل بسعر الفائدة ولا تقامر في الأسواق المالية. وإن كان هذا لا يمنع تأثرها تأثيراً غير مباشر بالأزمة باعتبارها جزء من مكونات الاقتصاد العالمي"<sup>1</sup>.

فالملاحظ أن المصارف الإسلامية كانت أقل حساسية لتأثيرات الأزمة المالية وذلك للأسباب التالية:<sup>2</sup>

- القطاع المصرفي الإسلامي صغير وحديث النشأة نسبياً.
- لا تستفيد المصارف الإسلامية من سوق الأموال المتداولة بين المصارف.
- المصارف الإسلامية ليس لديها أموال مستثمرة في قروض ومشتقات مالية مكشوفة وغير مضمونة.
- ويفسر ستيفن إيموس\* عدم تضرر المصارف الإسلامية بشكل مباشر من الأزمة المالية العالمية بأن: "أزمة الانقباض الائتماني لها سببان، الأول هو السيولة أي إقراض المصارف بعضها بعضاً في أسواق المال، ولكن البنوك الإسلامية لا تقترض أو تقرض في أسواق المال لأن الربا محرم شرعاً. أما السبب الثاني في كون البنوك الإسلامية معزولة عن الأزمة يتعلق بالموجودات، فكل شيء في تعاملاتها يجب أن يقوم على موجودات أو خدمة معينة، وإذا أرادت التداول في فئة أحد الموجودات فلا بد لها من امتلاكها أولاً قبل أن تتعامل بها في الاستثمار"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> أشرف محمد دواية، "مجموعة مقالات عن الأزمة المالية"، مرجع سابق، ص10

<sup>2</sup> تقرير شركة أدفانتج للاستشارات، "هل يشكل التمويل الإسلامي حلاً لأزمة النظام المالي؟"، جريدة القبس الاقتصادي، السنة 38- العدد 12851 الثلاثاء 10 مارس 2009، ص40.

\* رئيس دائرة التسويق في البنك الإسلامي بـبريطانيا.

<sup>3</sup> المصرفية الإسلامية، "بريطانيون يسحبون أرصدهم من البنوك التقليدية ويهرون بها إلى الإسلامية"، الاقتصادية الإلكترونية، العدد 5486 18 أكتوبر 2008.



وخلال انعقاد قمة رويترز للتمويل الإسلامي في فترة 2-4 فيفري 2008م في العاصمة البحرينية المنامة. أرجع دنكان سميث\* نجاة المصارف الإسلامية من أزمة الرهن العقاري إلى: "التزامها بتعاليم الشريعة الإسلامية في معاملاتها". وأضاف أن: "المعاملات المالية الإسلامية شهدت عاماً رائعاً، والاتجاه الأساسي للعمليات المصرفية الإسلامية في المؤسسة العربية المصرفية يعد جيداً جداً".<sup>1</sup>

وعلى الصعيد ذاته قال رشيد المعراج<sup>\*\*</sup>: أن البنوك الإسلامية محصنة بدرجة كبيرة ضد أزمة الرهن العقاري. وهو ما قد يجعلها تتوسع متجاوزة معقلها الرئيسي في الأسواق العربية والآسيوية. وأرجع ذلك إلى أن البنوك الإسلامية لا تتعامل في سندات بضمن رهن عقاري، لأن هذه المعاملات المصرفية المركبة لا تتماشى مع الشريعة الإسلامية.<sup>2</sup>

وأشار المعراج إلى أن أصول المصارف الإسلامية قد قفزت من 2 مليار دولار أمريكي في عام 2000م لتصل إلى 26 مليار دولار بحلول نهاية العقد الأول من القرن الحالي، فيما ارتفعت الحصة السوقية للمصارف الإسلامية من 8.1% إلى أكثر من 11% في يونيو 2009م من إجمالي الموجودات المصرفية. مؤكداً على أن التمويل الإسلامي حقق نتائج قوية خلال الفترة الأولى من الأزمة المالية العالمية، إذ أن الحظر المفروض على الربا والمضاربة أبقي المصارف الإسلامية خالية من أنواع الأدوات المركبة، والتي سرعان ما أصبحت تعرف بالأصول السامة. وأوضح المعراج أن المؤسسات المالية الإسلامية لم تكن بمنأى عن تأثيرات الجولة الثانية من الأزمة، إذ تأثرت بشدة من جراء الانكماش الاقتصادي. كما وضع الدكتور صابر محمد حسن<sup>\*\*\*</sup> أن المؤسسات المالية الإسلامية وكذلك المنتجات الإسلامية كانت الأقل تضرراً بالأزمة المالية وظلت مستقرة نسبياً. وأنها نجت من الدورة الأولى بأضرار قليلة، وأرجع ذلك إلى أن المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية لا تسمح بإجراء معاملات تفوق المخاطر، وتضع قيوداً على المبيعات القصيرة وتمنع حجم الديون من أن ترتفع على حجم الاقتصاد الحقيقي، وكذلك تحد من إعادة هيكلة الديون وأن هذه المبادئ خدمت كأداة استقرار لحماية صناعة الخدمات المالية الإسلامية.<sup>3</sup>

من جانب آخر بين الدكتور صابر أن المنتجات والمؤسسات المالية الإسلامية ليست بمنأى عن حال الأسواق المتغيرة، وأنها قد تتأثر سلباً بالكساد الاقتصادي. ويرجع هذا التأثير حسب رأي زبتي أختر عزيز<sup>\*\*\*\*</sup> إلى

\* رئيس وحدة المعاملات الإسلامية في بنك المؤسسة العربية المصرفية.

<sup>1</sup> محمد علي أبو شعله، "الأزمة المالية العالمية: أثرها في التوجهات الغربية نحو المصرفية الإسلامية"، ورقة بحثية ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول "الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي"، عمان، الأردن، 1-2 ديسمبر 2010، ص 6.

<sup>\*\*</sup> محافظ البنك المركزي البحريني.

<sup>2</sup> محمد علي أبو شعله، "الأزمة المالية العالمية: أثرها في التوجهات الغربية نحو المصرفية الإسلامية"، مرجع سابق، ص 6.

<sup>\*\*\*</sup> محافظ مصرف السودان المركزي، ورئيس مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

<sup>3</sup> إتحاد المصارف العربية، "المؤسسات المالية الإسلامية ليست بمنأى عن الانكماش الاقتصادي العالمي"، العدد 354، أيار/مايو 2010، ص 11-12.

<sup>\*\*\*\*</sup> حاكم بنك نيجارا الماليزي.

أن: "التمويل الإسلامي لا يعيش منفصلاً، وأنه في الوقت الذي يصبح فيه أداة مهمة في النظام المالي العالمي، فإنه بالضرورة سيتأثر بالتغيرات التنظيمية العالمية"<sup>1</sup>.

انطلاقاً مما تقدم يتبين أن المصارف الإسلامية أثبتت قدرتها على مواجهة الأزمة المالية العالمية، بحيث أن ما لحق بها من أضرار الأزمة اقتصر على انخفاض في وتيرة نشاطها بسبب الانكماش الاقتصادي من جراء الأزمة. ولم تحدث أي إفلاسات في المصارف الإسلامية، بل على العكس أثر الأزمة المالية على تلك المصارف كان إيجابياً أكثر منه سلبياً. فالمصرفية الإسلامية تعيش اليوم عصرها الذهبي، حيث تستقطب اهتمام كبريات الاقتصاديات الغربية والدليل في ذلك ما تشهده الصناعة المصرفية من حيوية وازدهار، رغم الأزمة المالية التي طالت معظم المؤسسات المالية التقليدية.

تشير الإحصاءات إلى أن الصناعة المصرفية الإسلامية تشهد نمواً سريعاً، إذ يقارب عدد المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية العاملة في أكثر من 60 دولة في القارات الخمسة نحو 450 مؤسسة ومصرفاً إسلامياً حول العالم. يتركز نحو 40% منها في الدول العربية وتحديداً في دول الخليج العربي، وقد توسعت قاعدة موجودات هذه المصارف والمؤسسات المالية لتزيد على 700 مليار دولار عام 2008م<sup>2</sup>، في حين قدرت عام 2009م بنحو 825 مليار دولار بنسبة نمو مقارنة بـ 2008م بلغت 30%. وبلغ حجم الصناعة المالية الإسلامية في دول الخليج في 2008م نحو 253 مليار دولار. و قدرت سنة 2009م بـ 260 مليار دولار<sup>3</sup>.

ومن المتوقع أن يصل حجم أصول وودائع هذه المصارف إلى تريليون دولار في عام 2012م. وهي تنمو بمعدل وسطي يتراوح بين 15 و 20%، هذا بدون الأخذ بعين الاعتبار النوافذ الإسلامية التقليدية وصناديق الاستثمار الإسلامي، التي بلغ عددها في مارس 2008م نحو 500 صندوق، و المتوقع حينها أن يصل عددها إلى 1000 صندوق بحلول 2010م<sup>4</sup>.

#### ثانياً: تأثير الأزمة على الصكوك الإسلامية

وفقاً لتقرير شركة التصنيف الائتماني موديز، فإن منتج الصكوك يعتبر أسرع منتجات الصيرفة الإسلامية نمواً حيث ينمو بمعدل 35% سنوياً<sup>5</sup>. ويعتبر الكثير من المحللين والمتابعين لتطور المصرفية الإسلامية أن عام 2007م كان هو البداية الحقيقية القوية لنمو الصكوك حيث سجلت إصدارات ذلك العام نمواً بلغ 71% بقيمة 33.5 مليار دولار تقريباً، لتختل الصكوك موقعها الذي تستحق بوصفها أحد أهم الأدوات المالية الإسلامية

<sup>1</sup> اتحاد المصارف العربية، "المؤسسات المالية الإسلامية ليست بمنأى عن الانكماش الاقتصادي العالمي"، مرجع سابق، ص 13.

<sup>2</sup> المؤتمر العالمي الخامس لعلماء الشريعة حول التمويل الإسلامي في كوالالمبور، "المالية الإسلامية بحاجة ماسة إلى إستراتيجية الابتكار والتوعية الشاملة" مجلة المصرفية الالكترونية، العدد 23، 2011/03/01.

<sup>3</sup> خميس السعدي، "أصول المصرفية الإسلامية 825 مليار دولار... 260 ملياراً منها في الخليج"، مجلة الاقتصادية الالكترونية، العدد 6009، 2010/03/25.

<sup>4</sup> المؤتمر العالمي الخامس لعلماء الشريعة حول التمويل الإسلامي في كوالالمبور، "المالية الإسلامية بحاجة ماسة إلى إستراتيجية الابتكار والتوعية الشاملة" مرجع سابق.

<sup>5</sup> جريدة الشرق الأوسط، "الصيرفة الإسلامية بلغة الأرقام"، العدد 10822، 15 يوليو 2008.

وأكثرها قبولاً كبديل للسندات التقليدية. وكان من المتوقع استمرار هذا النمو خلال الأعوام 2008-2009. فخلال عام 2008م أعلنت حكومات وشركات نيتهم طرح صكوك بقيمة 30 مليار دولار، أي أكثر من 88% من الطروحات المعلنة حول العالم، ولو استطاع هؤلاء المصدرون تنفيذ خططهم لوصل حجم الإصدارات إلى 45 مليار دولار بنمو يتخطى 40%.<sup>1</sup>

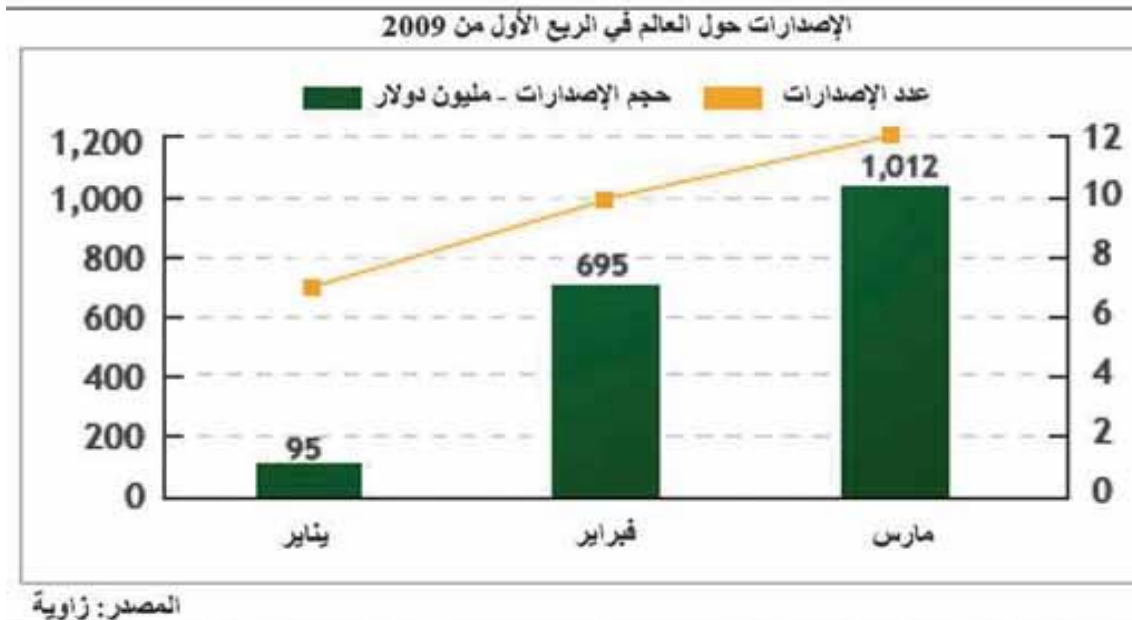
إلا أن هذا النمو لم يستمر بنفس الوتيرة بسبب الأزمة المالية العالمية، حيث تراجع إصدار الصكوك في عام 2008م بأكثر من 50% ليلغ 15.1 مليار دولار فقط. ويعود ذلك لانتشار تداعيات الأزمة المالية العالمية على مختلف الاقتصاديات، وما خلفته من انكماش اقتصادي ولأسباب أخرى هي:

- انتقال تبعات الأزمة الائتمانية من المنتجات التقليدية إلى المنتجات الإسلامية.
- شكوك حاملي الصكوك، خصوصاً المستثمرين الدوليين من مستقبل هذه الأدوات، خصوصاً بعد أن بينت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المخالفات الشرعية لبعضها.

- التخوف من أن تكون الأصول الحقيقية التي تم إصدار الصكوك لتمويلها تعاني فقاعة قد تنفجر.<sup>2</sup>

الملاحظ أن انخفاض إصدارات الصكوك خلال الأزمة، كان من جراء الخوف والذعر الذي أصاب المستثمرين، مما أفقدهم الثقة في معظم المنتجات المتداولة، إلا أن الصكوك الإسلامية أثبتت قدرتها على الاستمرار في النمو خلال الأزمة مقارنة بغيرها من المنتجات التقليدية، بحيث لم يستمر انخفاض إصدارات الصكوك مدة طويلة. وسرعان ما عاد للنمو بوتيرة جيدة مع نهاية الربع الأول من عام 2009م. كما يوضح ذلك الشكل الموالي.

شكل رقم (04-06): إصدارات الصكوك حول العالم في الربع الأول من 2009م



المصدر: عبد القوي ردمان محمد عثمان، "الصكوك الإسلامية وإدارة السيولة"، مرجع سابق، ص 45.

<sup>1</sup> عبد القوي ردمان محمد عثمان، "الصكوك الإسلامية وإدارة السيولة"، المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق، سوريا يونيو (جويلية) 2009، ص 36-37.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 43.

يشير الشكل أعلاه أن الانخفاض الذي شهده إصدار الصكوك خلال عام 2008م استمر مع بداية عام 2009م، حيث بلغ حجم الإصدار في شهر يناير 95 مليون دولار فقط، ليصل في فبراير إلى 695 مليون دولار مواصلاً نموه بشكل سريع ليصل إلى 1.012 مليار دولار في شهر مارس. أما في عام 2010م فقد بلغ إجمالي الإصدارات مع نهاية سبتمبر حوالي 34 مليار دولار بمعدل نمو قدره 49% عن نفس الفترة من عام 2009م، في ظل توقعات ببلوغها مستوى 50 مليار دولار بحلول نهاية العام. ليكون بذلك عام 2010م هو الأعلى من حيث عدد وقيم الإصدارات في الصكوك وأفضل الأعوام في تاريخ الصكوك على الإطلاق.<sup>1</sup>

خلاصة القول أنه كان للأزمة المالية العالمية تأثير مزدوج على المصارف والمنتجات المالية الإسلامية (الصكوك)، التأثير الأول سلبي لكنه كان بشكل نسبي تحلى في الانخفاض في حجم الاستثمار والإصدار للصكوك الإسلامية خلال الفترة 2008-2009م، فالتمويل الإسلامي جزء من التمويل العالمي، لذلك فهو معرض للتأثر بما يصيبه من اختلالات. والتأثير الثاني إيجابي وهو الغالب، فقد كانت الأزمة بمثابة امتحان لمنتجات المصرفية الإسلامية، التي أثبتت قدرتها على البقاء، مؤكدة على سلامة المبادئ والضوابط التي تقوم عليها الصناعة المالية الإسلامية بكاملها، ودورها في تجنب ومواجهة الأزمات، وقدرتها على تحقيق الأمن والأمان والاستقرار لكافة المتعاملين. وبهذا تكون الأزمة قد عززت من ثقة مختلف المتعاملين في النموذج المالي الإسلامي بأكمله ومنتجاته. فالمصرفية الإسلامية اليوم تعيش عصرها الذهبي، حيث أصبحت تستقطب اهتمام كبريات الدول الغربية، وأصبح تنمو بشكل متزايد وبوتيرة أسرع من ذي قبل.

### المطلب الثاني: التوجه نحو المصرفية الإسلامية

يتناول هذا المطلب فرعين، يضم الأول بعض الدعوات التي أعقبت الأزمة المالية لتبني المصرفية الإسلامية. بينما يشمل الفرع الثاني أهم التحركات والإجراءات المتخذة من بعض البلدان الأوروبية تمهيداً لإدراج المصرفية الإسلامية إلى جانب مصرفيتها التقليدية.

#### الفرع الأول: دعوات لتبني المصرفية الإسلامية

أصدرت شركة أدفانتج للاستشارات تقريراً عن التمويل الإسلامي تحت عنوان "التمويل الإسلامي الفارس الصامد في حصن منيع"، وقد جاء في التقرير: "مع مرور العالم بهذه الأوقات الحرجة من عدم اليقين الاقتصادي فقد أصبح من الواضح أنه يوجد خطأ خطير في النظام المالي المتبع، إن النظام المالي الذي تم تبنيه كمعيار دولي، كان غير ملائم تماماً لحماية نفسه من الأزمة الاقتصادية التي انتشرت الآن في أنحاء العالم كافة.

<sup>1</sup> "النمو القوي للصكوك في 2010... هل يمثل بداية العودة والانطلاق بعد عامين من الركود"، تاريخ النشر: 2010/10/17، تاريخ الاطلاع:

<http://www.zawya.com/arabic/story.cfm/sidZAWYA20101017121948/>

2011/03/19، على الموقع:

ونظراً لاحتلال توازن النظام الاقتصادي فإننا بحاجة الآن لنظام يوفر تأميناً أفضل ويمكنه تلبية احتياجات مجتمع الأعمال. يحتاج العالم نظاماً مالياً يمكنه حماية نفسه من الأزمات، والأكثر أهمية ألا يفسح المجال لمثل هذه الأزمة بأن تظهر مجدداً. والآن حيث لا تزال سحب الأزمة تحيم على الأجواء، فقد بدأ الاقتصاديون فهم أهمية التمويل الإسلامي في الاقتصاد، والإجابات التي يحملها لتجنب مثل هذه الأزمة مستقبلاً<sup>1</sup>. يبين هذا التقرير أن النظام التقليدي غير قادر على حماية نفسه من الأزمات، وأن نظام التمويل الإسلامي هو البديل المناسب لحل الأزمة الاقتصادية العالمية.

كما طالب رولان لاسكين رئيس تحرير صحيفة لوجورنال د فينانس بوضوح وجرأة أكثر في افتتاحيتها بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في المجال المالي والاقتصادي، لوضع حد لهذه الأزمة التي تهرأسواق العالم من جراء التلاعب بقواعد التعامل والإفراط في المضاربات الوهمية غير المشروعة، وجاء مقاله بعنوان "هل تأهلت وول ستريت لاعتناق مبادئ الشريعة الإسلامية".

أما الباحثة الإيطالية لووريتا نابليون فأشارت في كتاب لها بعنوان "اقتصاد ابن آوى" إلى أهمية التمويل الإسلامي ودوره في إنقاذ الاقتصاد الغربي، وأضافت: "التوازن في الأسواق المالية يمكن التوصل إليه بفضل التمويل الإسلامي بعد تحطيم التصنيف الغربي الذي يُشبه الاقتصاد الإسلامي بالإرهاب"، ورأت نابليون: "أن التمويل الإسلامي هو القطاع الأكثر ديناميكية في عالم المال الكوني"، وأوضحت أن: "المصارف الإسلامية يمكن أن تصبح البديل المناسب للبنوك الغربية، فمع انهيار البورصات في هذه الأيام وأزمة القروض في الولايات المتحدة فإن النظام المصرفي التقليدي بدأ يظهر تصدعاً ويحتاج إلى حلول جذرية عميقة"<sup>2</sup>.

وكتب بوفيس فانسون رئيس تحرير مجلة تشالينجز: أظن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن بدلاً من الإنجيل، لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا، لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من تعاليم وأحكام، وطبقوها ما حل بنا ما حل من كوارث وأزمات، وما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزري-لأن النقود لا تلد النقود- وتساءل الكاتب عن أخلاقيات الرأسمالية في التساهل في تبرير الفائدة. وقد جاء في تقرير عن مجلس الشيوخ الفرنسي: "أن النظام المصرفي الإسلامي مناسب للجميع مسلمين وغير مسلمين ويمكن تطبيقه في جميع البلاد، فضلاً عن كونه يلي رغبات كونية، وهو ما أوصت به لجنة المالية ومراقبة الميزانية في مايو 2008م بعد تنظيم ندوتين حول النظام المصرفي الإسلامي"<sup>3</sup>.

تجدر الإشارة إلى أن الدعوة لتبني المصرفية الإسلامية بل لتبني تعاليم الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي بشقيه المالي والحقيقي، هي دعوات لها جذور سابقة لانفجار الأزمة المالية العالمية<sup>\*</sup>، تدعوا وتؤكد على أن النظام الاقتصادي الإسلامي هو الحل لمشاكل الاقتصاد الرأسمالي ومنها:

<sup>1</sup> تقرير شركة أدفانتج للاستشارات، "هل يشكل التمويل الإسلامي حلاً لأزمة النظام المالي؟"، مرجع سابق، ص 40.

<sup>2</sup> سامر مظهر قنطجني، "ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية"، مرجع سابق، ص 97.

<sup>3</sup> صالح عبد الله كامل، "الأزمة المالية العالمية التحديات والفرص المتاحة"، مرجع سابق، ص 17.

\* برزت الدعوات بشكل كبير بعد الأزمة لعدة أسباب منها:

قول الاشتراكي الإنجليزي والفيلسوف العالمي برنارد شو: "إنني أرى في الإسلام دين أوروبا في أواخر القرن العشرين"، ومن قبله مقولة المفكر الألماني جوته: "إذا كان هذا هو الإسلام، أفلا نكون كلنا مسلمين"<sup>1</sup>. أما أستاذ الاقتصاد الفرنسي جاك أوستري فقد أشار في مؤلفه "الإسلام في مواجهة التقدم الاقتصادي" الصادر سنة 1961م، بأن طرق الإنماء الاقتصادي ليست محصورة في النظامين المعروفين الرأسمالي والاشتراكي، بل هناك اقتصاد ثالث راجح هو الاقتصاد الإسلامي، الذي يرى هذا المستشرق أنه سيسود المستقبل لأنه على حد تعبيره "أسلوب حياة كامل" يحقق المزايا ويتجنب كافة المساوئ.<sup>2</sup>

أما الاقتصادي الفرنسي موريس ألييه الذي انتقد بشدة آلية الائتمان التي يقوم عليها النظام الرأسمالي، فقد دعا إلى ضرورة إعادة النظر في النظام النقدي والمالي: "هناك نتيجة تفرض نفسها، فعلى المستوى الوطني كما على المستوى الدولي، يجب إعادة النظر كلية في المبادئ الأساسية التي يعتمد عليها النظام النقدي والمالي الحالي"<sup>3</sup>.

### الفرع الثاني: التوجه الأوروبي لتبني الصناعة المصرفية الإسلامية

بعد أن أثبتت المصارف الإسلامية والصكوك قدرتها على الاستمرار وتجنب الأزمة المالية، أصبحت محل اهتمام كبير من قبل الدول الغربية، حيث أصبحت هذه الأخيرة تتسارع فيما بينها لتحظى بنصيب جيد من المصرفية الإسلامية، فهذه تسعى لفتح نوافذ إسلامية وإصدار الصكوك، وأخرى تجري تعديلات ضريبية من شأنها تسهيل عمل المصارف الإسلامية داخل حدودها الوطنية.

### أولاً: التوجه الفرنسي نحو المصرفية الإسلامية

أدركت فرنسا أخيراً أهمية المصرفية الإسلامية، في ظل تسابق العديد من الدول الغربية للحصول على حصة الأسد من التمويل الإسلامي، وأصبحت تتحرك بشكل رسمي نحو تبنيها.

فقد صرحت وزيرة الاقتصاد والمالية الفرنسية كريستين لاغارد، أن مستثمرين خليجيين جاؤوا إلى باريس للمشاركة في منتدى وزارة المالية، بدعوة من وزاراتها التي أعلنت عن تعديلات مالية وقانونية، من أجل السماح بممارسة التمويل الإسلامي في البلاد، في خطوة تهدف إلى تضيق الفجوة بين باريس ولندن في هذا المجال.<sup>4</sup> وأكد الدكتور علي محي الدين القرة داغي أن الوزيرة دعت عدداً من العلماء، لتقديم نموذج للمصرفية

- أن الأزمة صادفت تنامي وانتشار المصرفية الإسلامية في عدد كبير من الدول.

- أن الأزمة الأخيرة هي الأخطر في تاريخ النظام الرأسمالي مقارنة بالأزمات السابقة.

- أن الدعوات لم تقتصر على الأكاديميين والباحثين في المجال الاقتصادي، بل تعدت إلى الساسة والرؤساء.

- عجز المنتجات التقليدية على الصمود أمام الأزمة، في حين حدث العكس مع المنتجات المالية الإسلامية.

<sup>1</sup> فتح الرحمن ناصر أحمد عبد المولى، "ضوابط الاقتصاد الإسلامي ودورها في علاج الأزمات الاقتصادية"، مرجع سابق، ص 118.

<sup>2</sup> محمد علي أبو شعله، "الأزمة المالية العالمية: أثرها في التوجهات الغربية نحو المصرفية الإسلامية"، مرجع سابق، ص 8.

<sup>3</sup> موريس ألييه، "الشروط النقدية لاقتصاد الأسواق - من دروس أمس إلى إصلاحات الغد -"، مرجع سابق، ص 18.

<sup>4</sup> محمد علي أبو شعله، "الأزمة المالية العالمية: أثرها في التوجهات الغربية نحو المصرفية الإسلامية"، مرجع سابق، ص 9.



الإسلامية، بحيث تكون اقتصاداً بعيداً عن الربا والغرر وغيرها من المسميات التي أثقلت كاهل العالم وسببت له أزمة مالية كبيرة.<sup>1</sup>

كما أنه سيتم إصدار أول صكوك إسلامية في فرنسا خلال عام 2011م، بعد أن أدخلت الحكومة الفرنسية إرشادات بشأن الصكوك، سواء بالدولار أو العملة الأوروبية (اليورو)، ويذكر أن المجلس الفرنسي للمالية الإسلامية سيستضيف مؤتمر المالية الإسلامية من التكييف إلى التجديد، وذلك بحضور عدد كبير من خبراء الصناعة وتحت رعاية البنك الإسلامي للتنمية.<sup>2</sup>

أما بخصوص المصارف الإسلامية، فقد كشفت مصادر خاصة عن قرب افتتاح أول مصرف إسلامي في فرنسا، بعد انتهاء كافة الترتيبات والإجراءات الخاصة بالمصرف، والذي سيحمل اسم "تيسير بنك" أو "التيسير" (من التيسير على الناس)، برأس مال قدره 80 مليون يورو، وأنه سيباشر أعماله مع بداية عام 2011م.<sup>3</sup> وبهذا تسعى فرنسا إلى الحصول على حصتها من كتلة مالية إسلامية تبحث عن الاستثمار، تقدر بحوالي 600 إلى 700 مليار دولار، واعتبر الدكتور عز الدين خوجة هذا الحدث محطة تاريخية هامة في فرنسا التي يزيد عدد المسلمين فيها عن 5 ملايين نسمة.<sup>4</sup>

أما على المستوى الأكاديمي فقد أعلنت كلية إدارة الأعمال في ستراسبورغ في فرنسا، عن استحداثها شهادة جامعية خاصة بالمالية الإسلامية، لتصبح الجامعة الفرنسية الأولى التي تخرج متخصصين في التمويل الإسلامي، وتهدف الجامعة من الشهادة، التي يتطلب الحصول عليها خمس أعوام، إلى تزويد المؤسسات المالية بالكوادر المتخصصة في مجال المصرفية الإسلامية، فضلاً عن التعددية الثقافية التي تتيح انتشار مثل هذا التخصص في الدراسات المالية.<sup>5</sup>

وقد صرح الدكتور صالح بكر الطيار\* أنه قد تم في 02 ديسمبر 2009م إطلاق "المعهد الفرنسي للتمويل الإسلامي"، بمبادرة من غرفة التجارة العربية الفرنسية. وذلك بهدف تسهيل عمل المؤسسات المالية الإسلامية على الأراضي الفرنسية، وأنه على فرنسا أن تحذو حذو بريطانيا في تبني المصرفية الإسلامية، حيث يقدر حجم الأموال الإسلامية في العالم بنحو 12 تريليون دولار، وأن المفعول منها هو 5 تريليون دولار. وأن هذه الأرقام كافية للبدء باعتماد النظام المالي الإسلامي في فرنسا.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> محمد الحمزاني، "فرنسا تخطب ود المصرفية الإسلامية بدعوة هيئات شرعية لتسهيل تطبيقها"، جريدة الشرق الأوسط، العدد 11018، 27 يناير 2009.

<sup>2</sup> المصرفية الإسلامية، "هو سوق الصكوك يغري المصارف والبنوك والمؤسسات المالية الخليجية"، الاقتصادية الإلكترونية، العدد 6305، 15 يناير 2011.

<sup>3</sup> محمد الحمزاني، "تيسير بنك أول مصرف إسلامي في فرنسا قبل نهاية 2010"، الشرق الأوسط، العدد 11466، 20 أبريل 2010.

<sup>4</sup> يوسف الحمادي، "فرنسا تبدأ رسمياً في استقبال البنوك الإسلامية"، الشرق الأوسط، العدد 11130، 19 مايو 2009.

<sup>5</sup> محمد الحمزاني، "فرنسا تخطب ود المصرفية الإسلامية بدعوة هيئات شرعية لتسهيل تطبيقها"، مرجع سابق.

\* الأمين العام لغرفة التجارة العربية الفرنسية في باريس.

<sup>6</sup> صالح بكر الطيار، "معهد فرنسي للتمويل الإسلامي"، الثلاثاء 22 ديسمبر 2009، تاريخ الاطلاع: 2011/03/29، على الموقع:

وعليه يمكن القول أن فرنسا تسعى جاهدة لاحتضان المصرفية الإسلامية، ولأن تكون المنافس الأول لبريطانيا في الحصول على النصيب الأكبر من التمويل الإسلامي، ويمكن تقسيم الجهود التي تبذلها سلطات فرنسية رسمية في هذا المجال إلى مرحلتين، الأولى تمثلت في إعداد البنية القانونية والضريبية لتسهيل عمليات المصرفية الإسلامية، والتي بدأت في أعقاب الأزمة المالية العالمية.

إذ صدر في شهر ديسمبر 2008م، تقرير هام عن معهد يوروبلاس المالي بعنوان "التحديات والفرص المتاحة لتطوير التمويل الإسلامي في سوق باريس المالي"، يبين أن فرنسا قادرة على أن تصبح مركزاً مالياً عالمياً في مجال التمويل الإسلامي، كما أدت أعمال اللجنة المتخصصة المكونة لتطوير سوق باريس المالية، إلى صدور القانون المنظم لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية بتاريخ 25 فبراير 2009م، وهي المراجعة والصكوك الإسلامية. واستمرت هذه المرحلة إلى غاية 2010م (بحسب تصريح لوزيرة الاقتصاد والمال كريستين لاغارد "أن عملية مراجعة القوانين المالية الفرنسية من أجل تسهيل استقبال البنى المصرفية التي تقدم الخدمات المالية الإسلامية قد تم الانتهاء منها، وأن الأرضية أصبحت جاهزة لاستقبال هذه البنى. بشرط أن يكون أداؤها متوافقاً مع القوانين الفرنسية المرعية ومع القوانين الإسلامية)<sup>1</sup>. أما المرحلة الثانية فتبدأ من عام 2011م، مع توقعات افتتاح أول مصرف إسلامي في فرنسا. وتستمر مع السنوات المقبلة، حيث تشير التقديرات أن آفاق المستقبل مفتوحة أمام المصرفية الإسلامية في هذه الدولة وغيرها من الدول الغربية.

#### ثانياً: التوجه البريطاني

تعتبر بريطانيا البلد الأوروبي الرائد في تجربة المصرفية الإسلامية، والتي تسعى جاهدة لأن تكون مركزاً عالمياً في المالية والمصرفية الإسلامية.

إذ يعد بنك بريطانيا أول مصرف يقدم خدمات مالية إسلامية في أوروبا عام 2004م، ولديه 25 ألف عميل وثمانية فروع في بريطانيا، وقد اتخذت وزارة المال البريطانية عدة إجراءات لتسهيل عمل المصارف الإسلامية ضمن النظام المصرفي البريطاني، وقررت الحكومة إدراج إجراءات تؤسس لنظام قانوني للخدمات المالية الإسلامية في ميزانية 2007م، كما أعلن بنك "لويدز تي أس بي" عن بدء تقديم أكبر خدمة مصرفية في أوروبا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، موجهة للشركات في محاولة لجذب رؤوس الأموال الإسلامية.<sup>2</sup>

بالإضافة إلى وجود نحو 100 ألف شركة إسلامية، والعديد منها تعمل بانتظام وتستقبل مدفوعات دولية عبر 250 مصرف إسلامي في أنحاء العالم، وبهذا تحتل بريطانيا المركز الثامن بين دول العالم في مجال التمويل الإسلامي. وهي أبر مركز للخدمات المصرفية الإسلامية في غرب أوروبا، ويوجد بها 22 مصرفاً تقدم هذا النوع من الخدمات. منها 5 مؤسسات لا تتعامل إلا في خدمات تتفق مع أحكام الشريعة، وهي بنك لندن والشرق

<http://www.alrafidayn.com/2009-05-26-22-21-36/6209-2009-12-....>

<sup>1</sup> يوسف الحمادي، "فرنسا تبدأ رسمياً في استقبال البنوك الإسلامية"، مرجع سابق.

<sup>2</sup> جريدة المصرفية الإسلامية، "أوروبا.. حضور كبير للتمويل الإسلامي والدراسات المتخصصة"، العدد 15، 2010/07/01.

الأوسط وبيت التمويل الأوروبي، وبنك الاستثمار الإسلامي الأوروبي، وبنك جيتهاوس التابع لبيت الأوراق المالية الإسلامية الكويتي.<sup>1</sup>

وتصل قيمة أصول البنوك الإسلامية في بريطانيا إلى 18 مليار دولار أمريكي، وهو مبلغ ضخم يزيد على مقدار الأصول الإسلامية في الدول التي يشكل فيها الإسلام الدين الرئيسي مثل باكستان وبنغلادش وتركيا ومصر، بالإضافة إلى ذلك تضم بريطانيا ما يزيد على 50 كلية ومؤسسة مهنية تقدم التعليم المتخصص في التمويل الإسلامي.<sup>2</sup>

وعلى المستوى التشريعي أضافت بريطانيا قرارات جديدة منذ عام 2008م تتعلق بمنح إعفاءات ضريبية على الصكوك الإسلامية، وهو ما اعتبره الخبراء الماليون في لندن أهم إجراء تتخذه السلطات البريطانية لتشجيع نمو المصارف الإسلامية. كما قامت الحكومة البريطانية بإبرام اتفاقية معايير تحكم سوق القطاع المالي بين الاتحاد العالمي لأسواق المال والسوق المالية الإسلامية الدولية، لإعداد معايير لأسواق مالية إسلامية.

ولم تقتصر تجربة المصرفية الإسلامية في أوروبا على فرنسا وبريطانيا فقط، بل شملت دولاً أخرى. ففي إسبانيا وقعت مؤسسة "حلال" التابعة للجمعية الإسلامية في إسبانيا عام 2008م، اتفاقية مبدئية مع مؤسسات مالية إسبانية وأوروبية لإنشاء نظام بنكي إسلامي بعيد عن الربا المحرم في الدين الإسلامي. كما احتضنت العاصمة مدريد في بداية عام 2009م، المنتدى المشترك حول التمويل الإسلامي الذي نظّمته جامعة الملك عبد العزيز بجدة في مقر جامعة "آي إي للأعمال"، وهو تعبير رسمي عن الاهتمام الجاد بهذه التجربة.<sup>3</sup> وقام بنك "أوف أسكتلاند" بفتح نوافذ إسلامية ليقدم من خلالها خدمات المصرفية الإسلامية، من خلال افتتاح أول فروعها في منطقة الشرق الأوسط في البحرين، وكذلك تم فتح أول بنك إسلامي في إيطاليا عام 2008م.<sup>4</sup>

كذلك الأمر بالنسبة للولايات المتحدة التي أبدت اهتمامها بالمصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي، إذ استدعت بالفعل مجموعة من المفكرين في هذا المجال، للاستفادة من قوانينه ومعاييرها في تقويم الوضع المالي المتأزم في أمريكا، بسبب انهيار وضعها الاقتصادي بسبب الأزمة المالية العالمية، حيث أُنشئت عن إفلاس 129 بنكاً وربما يتزايد العدد مستقبلاً.<sup>5</sup>

في ختام هذا المطلب تجدر الإشارة إلى أن التوجه الغربي نحو المصرفية الإسلامية ومنتجاتها، يحمل في طياته إيجابيات كثيرة، ولكن هذا لا يعني أنه لا يحمل سلبيات قد تؤثر على الصناعة المصرفية الإسلامية. فالتوجه نحو التعامل بالمنتجات الإسلامية يجب أن ينضبط بضوابط شرعية حتى لا تفقد تلك المنتجات هويتها. وهو ما أشار

<sup>1</sup> محمد النوري، "التجربة المصرفية الإسلامية بأوروبا: المسارات، التحديات والآفاق"، بحث مقدم للدورة التاسعة عشرة للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث اسطنبول، يوليو 2009، ص 13.

<sup>2</sup> تقرير شركة أدفانتج للاستشارات، "هل يشكل التمويل الإسلامي حلاً لأزمة النظام المالي؟"، مرجع سابق، ص 40.

<sup>3</sup> محمد النوري، "التجربة المصرفية الإسلامية بأوروبا: المسارات، التحديات والآفاق"، مرجع سابق، ص 22-25.

<sup>4</sup> جريدة المصرفية الإسلامية، "أوروبا.. حضور كبير للتمويل الإسلامي والدراسات المتخصصة"، مرجع سابق.

<sup>5</sup> الشرق الأوسط، "خير دولي: 1% أصول المصرفية الإسلامية عالمياً.. وهناك بنوك أساءت للصناعة"، العدد 11655، 2010/10/26.

إليه الأمين العام للمجلس العام للمؤسسات والبنوك الإسلامية بقوله أن: "هذه الأحداث تتضمن عدداً من المحاذير التي تؤثر سلباً على الصناعة، وتستوجب دراسة أبعادها ونتائجها بكل دقة، حتى لا يكون هذا التوسع غير منضبط، أو يتخذ أشكالاً صورية أو استغلالية، أو يسهم في تفريغ العمل المصرفي من مضمونه وهويته وخصائصه المميزة، وهذا الحذر يجب أن يلازمنا في كل توسع يشمل أي منتج من المنتجات المالية، وأي مؤسسة من المؤسسات الجديدة التي تقدم خدمات مالية إسلامية، وأي دولة من الدول التي تسعى لاحتضان العمل المصرفي الإسلامي، والحصول على موقع القيادة كمركز مالي إسلامي عالمي"<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: مستقبل المصرفية الإسلامية بعد الأزمة

اعتبر رئيس البنك المركزي الأوروبي **جان كلود تريشيه**، خلال منتدى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن الاضطرابات في الأسواق المالية كشفت عن: "ضعف كبير لم يكن متوقعا في النظام المالي الدولي"، ورأى أن "العدوى التي تصيب قطاعات في أسواق غير مرتبطة بقطاع مصاب أصلا، أي قطاع القروض العقارية العالية المخاطر، كشفت ضعفا لم يكن متوقعا"<sup>2</sup>.

وفي ذلك إشارة إلى أن النظام المالي القائم حاليا على أساس أسعار الفائدة والمشتقات المالية، يحمل في طياته الكثير من نقاط الضعف التي تجعله غير مؤهل للتصدي للصدمات المالية، والأزمة الأخيرة خير دليل على ذلك. وهو ما أكدته تقرير لشركة أدفانتج للاستشارات والذي جاء فيه: "لقد علّمت الأزمة المالية العالم أن النظام المالي الذي لا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأنشطة الحقيقية يمثل تهديداً للاقتصاد بأكمله. إن النظام المالي التقليدي الذي له أساس في توفير القوة للنظام المصرفي عن طريق إيجاد الأموال من العدم، قد ثبت أن به خللاً قاتلاً وشيكاً". وأضاف التقرير ذاته أنه "حان الوقت لإنشاء نظام مالي جديد أكثر وثوقاً وأماناً، وأنه على المستويات كافة يعتبر النظام المالي الإسلامي بمثابة الحاجة الملحة حالياً حيث أنه يحمل الإجابة لحل هذه الأزمة المالية"<sup>3</sup>.

كذلك صرح الدكتور **حسين حامد حسان**\* بأن الأسس المالية الإسلامية ستكون النظام العالمي الجديد بعد سقوط الرأسمالية. التي اعتبر أنها انتهت إثر قيام الحكومات الغربية بتأميم فعلي لشركاتها ومؤسساتها المالية المتعثرة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> يوسف الحمادي، "فرنسا تبدأ رسمياً في استقبال البنوك الإسلامية"، مرجع سابق.

<sup>2</sup> المستقبل الاقتصادي، "المركزي الأوروبي: اضطرابات الأسواق كشف ضعفاً كبيراً في النظام المالي الدولي"، العدد 2978، الخميس 4 حزيران 2008 ص 13.

<sup>3</sup> تقرير شركة أدفانتج للاستشارات، "هل يشكل التمويل الإسلامي حلاً لأزمة النظام المالي؟"، مرجع سابق، ص 40.

\* متخصص في الاقتصاد الإسلامي، وعضو في اللجان الشرعية لمجموعة كبيرة من المصارف الإسلامية في الإمارات والسعودية، والجزائر والبحرين والسودان إلى جانب عدد من الدول الأوروبية.

<sup>4</sup> "خير: الرأسمالية سقطت والاقتصاد الإسلامي سيخلفها عالمياً"، تاريخ النشر: 2009/11/09، تاريخ الإطلاع: 2011/01/20، على الموقع:

<http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Markets/c138.htm>.

تشير هذه التصريحات إلى أنه عقب الانهيار الذي أصاب النظام المالي الرأسمالي عام 2008م، وبعد أن أثبتت المصارف الإسلامية ومنتجاتها قدرتها على الصمود أما الأزمة، ونموها بمعدلات سريعة، وفي ظل دخول الدول الغربية في سباق جاد لاحتلال الصدارة كمركز عالمي للتمويل الإسلامي، أصبحت كل المؤشرات تدل على أن آفاق المستقبل هي لصالح النظام المالي الإسلامي. فقد أدت الأزمة إلى تعزيز مكانة التمويل الإسلامي، وتنامي الطلب على المنتجات الإسلامية كحل لها.

ومع تزايد انتشار التمويل الإسلامي في كل أنحاء العالم، يُتوقع أن هذه الصناعة التي كانت تقدر بحوالي 729 مليار دولار أمريكي في عام 2007م، وما يقدر بمبلغ 840 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2008م، أن تنمو إلى حوالي 3.5 تريليون دولار أمريكي خلال السنوات الخمس القادمة<sup>1</sup>. وقال عبد الله بن سليمان الراجحي\* أن المملكة العربية السعودية لها القدرة على أن تصبح محوراً للصناعة المصرفية الإسلامية في العالم، حيث يقدر حجم تمويل المصارف الإسلامية في المملكة بأكثر من 100 مليار ريال مضيفاً أن الطلب لا يزال قوياً في عمليات إقراض المستهلكين، وأشار إلى وجود الكثير من الشركات التي بدأت تطلب بشكل أكبر منتجات إسلامية والذي من المتوقع أن يزيد مستقبلاً، في حين وصلت نسبة إجمالي التمويل في عام 2010م إلى 58% من إجمالي عمليات التمويل وهي النسبة الأعلى عالمياً مقارنة بنسبة 56% كانت في عام 2009م وقد ارتفعت بنسبة 2% في عام واحد.<sup>2</sup>

وعن مستقبل المصرفية الإسلامية ومنتجاتها في الغرب أشار ديفيد داود\*\* إلى أن أصول قطاع الصيرفة الإسلامية ضئيلة ولا تشكل سوى 1% من مجمل أصول العالم، إلا أنه من المتوقع نموها سريعاً، خاصة بناء على ما تشير إليه التقارير بارتفاع عدد المسلمين في العالم، وهو ما سيزيد من أعداد المتعاملين بالمنتجات الإسلامية. وأن هناك دراسة تفيد بأنه سيصبح نصف سكان العالم في 2050م من المسلمين، مما يعني زيادة الاهتمام والقبول بالمصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي. وهذا بدوره سيزيد من حجم الأصول.

وأكد ديفيد داود على زيادة الحاجة للتوسع في المصرفية الإسلامية، حيث زاد عدد الدول التي تعطي معها من 30 دولة قبل 30 سنة إلى 80 دولة في طريقها للزيادة، والمؤكد أن وجود المسلمين في أوروبا والولايات المتحدة بكم كبير أثر تأثيراً إيجابياً كبيراً على تسويق المنتجات الإسلامية، والتعاطي معها من قبل غير المسلمين ومن ثم تسويقها، وإبانة قدرتها على تجاوز التحديات التي تواجه النظام المالي العالمي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> تقرير شركة أدفانتج للاستشارات، "هل يشكل التمويل الإسلامي حلاً لأزمة النظام المالي؟"، مرجع سابق، ص 40.  
\* الرئيس التنفيذي لمصرف الراجحي.

<sup>2</sup> فاطمة مشهور، ريهام المستادي، إيمان محمد، روبا عبد العال، "المصارف الإسلامية تستحوذ على نسبة 58% من إجمالي عمليات التمويل"، تاريخ الاطلاع: 2011/03/25، على الموقع: <http://al-madina.com/node/294751>

\*\* مسؤول التمويل الإسلامي في مركز ديلويت للمعرفة التمويلية الإسلامية في العالم.

<sup>3</sup> الشرق الأوسط، "خير دولي: 1% أصول المصرفية الإسلامية عالمياً.. وهناك بنوك أساءت للصناعة"، مرجع سابق.

الملاحظ من كل التصريحات والأرقام أعلاه، أنه بعد الأزمة المالية العالمية أصبح التمويل الإسلامي يحتل مكانة هامة في نظر العديد من الاقتصاديين والدول الغربية، حيث تعقد عليه الآمال للخروج من تداعيات الأزمة الحالية. والحد من أزمات أخرى في المستقبل القريب والبعيد، وهو ما يطرح أمام النظام المالي الإسلامي تحديات جديدة توجب عليه المساهمة أكثر في النظام المالي العالمي في ظل الآمال المعقودة عليه، من قبل المسلمين وغير المسلمين لتحقيق الاستقرار المالي وعدالة التوزيع للموارد المالية. ويتحقق ذلك من خلال المشاركة في التنمية ومكافحة الفقر من خلال:<sup>1</sup>

- المشاركة في مشاريع تنمية كبيرة تسهم في تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية في مختلف البلدان، ولعل توجه المصارف الإسلامية للتوسع في الصكوك سيسهم في تعبئة الموارد لدعم المشاريع التنموية، فقد توقع تقرير لوكالة موديز أن تصبح أسواق التمويل الإسلامي والصكوك أكثر تطوراً وتنوعاً، واعتبرت الدراسة أن سوق الصكوك بدأت بالخروج عن الصيغ التقليدية إلى آفاق أكثر رحابة ومجارية لمتطلبات العصر، إلا أن ذلك يجب أن يتم مع مراعاة الضوابط الشرعية فقد أثرت ملاحظات شرعية على أداء الصكوك الإسلامية.

- الإسهام الفعلي والمكثف والموسع في مشاريع محاربة الفقر في جميع أنحاء العالم، وهذا المستوى هو الذي يبرز بصورة واضحة الجانب الأخلاقي للتمويل الإسلامي، وذلك يتطلب من المؤسسات المالية الإسلامية إعداد برامج متكاملة ولا يكفي في هذا الصدد عدم العمل بالفائدة، حيث كان ينتظر من المصارف الإسلامية أن تبذل جهداً أكبر، لمساعدة صغار الصناع لما في ذلك من آثار إيجابية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

وتمكن مساهمة النظام المالي الإسلامي في تحقيق التنمية ومحاربة الفقر في الدول التي تتبناه في ظل إطار شرعي أخلاقي، من تغيير النظرة العدائية له من قبل بعض الساسة الغربيين، الذين ينظرون لكل ما هو إسلامي على أنه إرهاب يسعى لتدمير المجتمعات. مما يحد من قدرة المصرفية الإسلامية ومنتجاتها على التوسع أكثر في الدول الغربية.

ففي الولايات المتحدة مثلاً، أصدر مركز السياسة الأمنية الأمريكي في شهر سبتمبر 2010م تقريراً بعنوان "الشريعة خطر على أمريكا"، جاء فيه أن الممارسات التي تروج للشريعة غير متوافقة مع الدستور ويجب تحريمها. وعُرض التقرير في مقر الكونغرس الأمريكي وحظي بتأييد بعض الجمهوريين. كما يعمل رئيس مجلس النواب الأمريكي السابق نيوت جينجريتش في الدعوة إلى قانون اتحادي يضمن عدم الاعتراف بالشريعة أو التمويل المتوافق مع الشريعة من قبل أي محكمة أمريكية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> الهادي بن محمد المختار النحوي، "احتياجات البنوك الإسلامية على المستوى الدولي"، مرجع سابق.

<sup>2</sup> رويترز، "التمويل الإسلامي يواجه معوقات سياسية في الولايات المتحدة"، الأسواق العربية، السبت 16 أكتوبر 2010.



## المبحث الثالث: التحديات التي تواجه المنتجات المالية الإسلامية

شهدت الصناعة المالية الإسلامية منذ نشأتها إلى غاية اليوم العديد من التطورات، فقد أصبحت منتجاتها تخرق الأسواق محليا وعالميا، بعد انتشار المصارف الإسلامية في العديد من الدول الأوروبية والآسيوية. إلا أن هذا التطور قد فرض على عملية تطوير المنتجات المالية الإسلامية عدة تحديات، التي يمكن اختصارها في ثلاثة مجموعات هي: تحديات تتعلق بالبيئة الحاضنة للصناعة المالية الإسلامية، تحديات تتعلق بالوسائل المستخدمة وأخيرا تحديات تتعلق بالهدف والغاية من المنتجات الإسلامية.

## المطلب الأول: تحديات البيئة الحاضنة للصناعة المالية الإسلامية

تطوير وابتكار منتجات مالية إسلامية يقع غالبا في بيئة بنكية تقليدية، من حيث الفكر والتنظيم والأداء ومنها تحديداً تنطلق أفكار المنتجات المالية الإسلامية المعاصرة ويسعى إلى تطويرها. وهذه البيئة لا يخفى أنها نشأة وتكونت قواعدها الأساسية وأنظمتها العملية بعيداً عن المنهج الإسلامي. مما خلق عدة إشكالات أمام تطوير منتجات إسلامية منها: الهيكلية الشرعية، نقص الوعي بحقيقة المنتجات الإسلامية، المصادقية والثقة وغياب الأسواق المالية الإسلامية.

## الفرع الأول: الهيكلية الشرعية

تقوم الهيكلية الشرعية على اعتماد إستراتيجية المحاكاة للمنتجات التقليدية برسم إطار شرعي لها.

## أولاً: مفهوم الهيكلية الشرعية

يقصد بالهيكلية الشرعية عملية إعادة هيكلة القوانين والتشريعات والسياسات والإجراءات، المتعلقة بالخدمات والمنتجات المالية التقليدية حتى تصبح متوافقة مع الشريعة<sup>1</sup>. مما انعكس على وسائل ابتكار المنتجات المالية الإسلامية وتطويرها، فاقترنت تلك الوسائل على ما يمكن أن يعبر عنه بالترقيع أو اللصق لمنتجات مالية تقليدية، فلا تكاد ترى منتجاً تقليدياً إلا ومعه نسخته الإسلامية<sup>2</sup>.

فقد كانت عملية محاكاة المنتجات التقليدية ظاهرة محمودة عند بداية تجربة الصناعة المالية الإسلامية، إذ لم تمتلك أي خيار حينها سوى البناء على تجربة المصارف التقليدية، ما أدى إلى ظهور منتجات تشبه إلى حد كبير المنتجات التقليدية، أما مع التطور الذي شهدته الصناعة المصرفية فقد صارت المغالاة في المحاكاة ظاهرة سلبية بالنسبة لتوقعات وتطلعات العملاء وعلماء الشريعة، لأنها تقدم منتجات مفرغة من معناها ومقصده الشرعي وإن

<sup>1</sup> ناصر الزيادات، "ظاهرة الهيكلية الشرعية والمراجعة الشرعية في المنتجات المالية الإسلامية"، النبأ، العدد 131.

<sup>2</sup> رشيد بوعافية، إبراهيم مزبود، "الهندسة المالية كمدخل لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثاني حول "الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية-النموذج المصرفي الإسلامي نموذجاً"، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة الجزائر، يومي 5-6 ماي 2009، ص 14.

أخذت الصورة الشرعية في ظاهرها. وفي هذا يقول الشيخ تقي عثمانى\*: "تحاول بعض البنوك الإسلامية تقليد أي منتج من منتجات السوق التقليدية لدرجة أن هذه البنوك أصبحت تبحث عن بدائل للمشتقات "المشتقات الإسلامية"، فإذا لم تتوقف عن هذا النهج فإنها ستفقد أهم خصائصها"<sup>1</sup>.

#### ثانيا: مستقبل المنتجات المالية الإسلامية في ظل الهيكلة الشرعية

استطاعت المنتجات المالية الإسلامية أن تحقق عدة إنجازات، بحيث ازداد الإقبال عليها في الدول الإسلامية مثل دول الخليج، وحتى في الدول العربية كبريطانيا، إلا أن مستقبل هذه المنتجات يبقى رهين التطور والابتكار الذي بقي محصورا في هيكلة المنتجات التقليدية وإلباسها اللباس الشرعي، وإن بقيت المنتجات المالية الإسلامية على ما هي عليه من محاكاة واستنساخ، فإنها ستفقد أهم خصائصها وهي المصادقية الشرعية مع مرور الوقت وبذلك ستحدر من مستوياتها إلى مستوى المنتج التقليدي بدلا من أن تواصل مسيرتها نحو الذروة. وعلى هذا فإن مستقبل المنتجات الشرعية يتوقف حسب رأي الباحث ناصر الزيادات على أحد السيناريوهات الثلاثة الموالية:<sup>2</sup>

**1- السيناريو الأول:** أن تتشابه المنتجات المالية الإسلامية تشابها كبيرا مع المنتجات المالية التقليدية، وهو أمر سيعمل حتما على دعم المنتجات المالية التقليدية ورفع سويتها واستدامة صناعتهما، تماما كما يعمل على إضعاف خصوصية ومزايا الصناعة المالية الإسلامية ومنتجاتها.

**2- السيناريو الثاني:** وهو الأقل ترجيحاً، فيتمثل في اندثار المنتجات المالية الإسلامية نتيجة لعدم تطوير منتجات أصلية تدعم استدامة الصناعة، ونتيجة لاستفادة المنتجات المالية التقليدية من عمليات الهيكلة الشرعية لمنتجاتها فتصبح جميع المنتجات من نتاج الصناعة التقليدية.

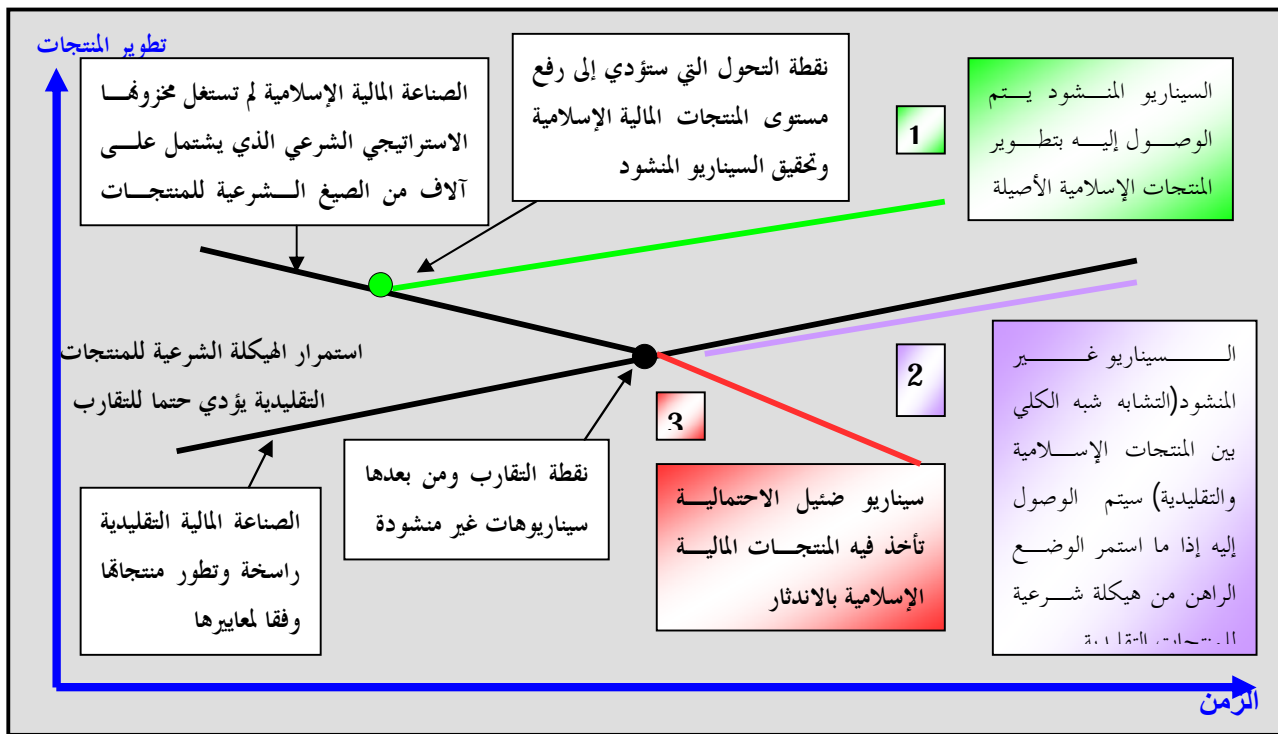
**3- السيناريو الثالث:** حتى تستطيع الصناعة المالية الإسلامية أن تتدارك نفسها، وتحافظ على استدامتها لا بد لها من أن تتحول في المستقبل العاجل، إلى استغلال المخزون الاستراتيجي من الصيغ الفقهية الشرعية للمنتجات الإسلامية الأصلية. ويلخص الشكل الموالي السيناريوهات الثلاثة.

\* رئيس المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

<sup>1</sup> المهادي بن محمد المختار النحوي، "احتياجات البنوك الإسلامية على المستوى الدولي"، مرجع سابق.

<sup>2</sup> ناصر الزيادات، "حذار المبالغة في تقليد المنتج التقليدي"، جريدة القبس الاقتصادي، الكويت، العدد 12441، 20 يناير 2008، ص 46.

شكل رقم (04-07): سيناريوهات التقارب بين المنتجات المالية الإسلامية ومثيلاتها التقليدية



### الفرع الثاني: نقص الوعي بحقيقة المنتجات الإسلامية

يعتمد تسويق المنتجات المالية الإسلامية على وجود قاعدة مناسبة من العملاء، وهو ما تعاني منه الصناعة المالية الإسلامية مقابل نظيرتها التقليدية، ويعود ذلك إلى غياب الوعي بحقيقة هذه المنتجات. فمن غير المستغرب أن تجد إقبال المسلمين على المنتجات المالية الإسلامية في البلدان ذات الأغلبية المسلمة ضئيلاً، بسبب عدم فهم الصناعة والافتقار لمعرفة المنتجات، ومن دون تثقيف وتعليم العملاء بمبادئ وآلية عمل التمويل الإسلامي، سيقى العملاء بعيدون عن تناول منتجات الصناعة الإسلامية<sup>1</sup>. وإن كان هذا حالها في البلدان المسلمة فما تراه يكون حالها في البلدان الغربية؟

يرى العديد من المختصين في المصرفية الإسلامية، أن سبب غياب الوعي بالمنتجات المالية وفق النهج الإسلامي في البلدان العربية والغربية على حد سواء، هو تقصير القائمين على المصرفية الإسلامية في الاهتمام بجانب التوعية والتعريف بمنتجاتها. وفيما يلي آراء بعض المختصين من مختلف البلدان حول الأسباب<sup>2</sup>:

**1 - غريب العربي (رئيس الهيئة الإسلامية الأوروبية في سويسرا):** لم نسمع بمصارف إسلامية في سويسرا وإنما سمعنا بوجودها في فرنسا وبريطانيا، وذلك عن طريق بعض القنوات العربية وليس عن طريق قنوات أوروبية.

<sup>1</sup> عبد الكريم قندوز، أحمد مداني، "الأزمة المالية واستراتيجيات تطوير المنتجات المالية الإسلامية"، مرجع سابق، ص 17.

<sup>2</sup> عثمان ظهير، "مختصون: نقص الوعي بالمصرفية الإسلامية في الغرب سببه تقصير القائمين عليها"، الاقتصادية الإلكترونية، تاريخ النشر: 2010/12/04، تاريخ الاطلاع: 2010/12/15، على الموقع: [http://www.aleqt.com/2010/12/04/article\\_475313.html](http://www.aleqt.com/2010/12/04/article_475313.html)

وخلال ممارستي للدعوة ومع كثرة تنقلي في أوروبا لم أرى دعاية واحدة للمصارف الإسلامية، ولا تعريفا باللغة الفرنسية ولا الألمانية ولا الإيطالية، ومن أين يتعرف المواطن الغربي على المصرفية الإسلامية إذا لم تكن هناك أي دعاية في قنواتهم ولا حتى منشورات توزع أو لقاءات تعريفية؟

**2- الدكتور صلاح الشلهوب (مدير مركز التميز للدراسات المصرفية الإسلامية):** فيما يتعلق بالغربيين فإن النظام المالي الإسلامي لا يرون أنه نظاما يخاطبهم فهو نظام خاص بالمسلمين. ورغبة البعض في معرفة بعض القضايا العامة ناشئ عن حب الاطلاع العام وليس رغبة في الاستفادة منه، والسبب في ذلك أن المنتجات المتوافقة مع الشريعة روج لها على أنها منتجات إسلامية، والمستمع للوهلة الأولى يعتقد أنها تخص المسلمين فقط لا غيرهم. أما بالنسبة للمسلمين فذلك يكمن في عدم وجود جهود كبيرة من مختلف المؤسسات سواء المالية وغيرها، في نشر الوعي بالمنتجات المتوافقة مع الشريعة، بل تجد أن مجموعة من الذين يعملون في المؤسسات المالية ويباشرون تقديم هذه المنتجات للأفراد، ليسوا على وعي كافٍ بطبيعة هذه المنتجات وتكييفها الشرعي والفرق بينها وبين المنتج التقليدي.

**3- الدكتور أشرف دوابة (رئيس قسم العلوم الإدارية والمالية بكلية المجتمع - جامعة الشارقة -):** أرجع السبب إلى انخفاض حصة المصارف الإسلامية بالنسبة للمصارف الغربية، فنسبة المصارف الإسلامية أقل من نسبة واحد في المائة من إجمالي المصارف في الدول الغربية، كما أنها تفتقر إلى الإعلام الفعال لإبراز ملامحها والتواصل مع المجتمع الغربي. واتجاه العديد من المصارف الإسلامية من دائرة الرسالة الإسلامية إلى دائرة الربحية التجارية المطلقة، إضافة إلى غياب التنسيق بين المصارف الإسلامية شرقاً أو غرباً، وعدم وجود جهة عليا لتلك المصارف تنسق فيما بينها وتسعى لتحقيق رسالتها التي أنشئت من أجلها.

**4- لاهم الناصر (المستشار في المصرفية الإسلامية):** لقد ركزت الصيرفة الإسلامية ومنذ تأسيسها في الغرب على الأعمال ولم تهتم كثيراً بالمعرفة، فلم يكن من أولوياتها نشر المعرفة بالصناعة ومبادئها والأسس التي تقوم عليها، وذلك ناتج لغياب الرسالة لدى المؤسسين لمؤسسات هذه الصناعة والقائمين عليها، فلم يكن يهمهم في جميع الأحوال سوى الربح، ولو أن القائمين على هذه الصناعة كان لديهم نوع من الاحتراف المهني البحث فضلاً عن أن تكون لديهم رسالة، لعلموا أن تعريف المجتمعات التي تعمل فيها هذه المؤسسات بماهية هذه المؤسسات والمبادئ التي تقوم عليها سيكون أكبر تحصين لها ضد أي دعاية مغرضة أو تشويه متعمد.

**5- فهيم حسين (المستشار الشرعي في جنوب إفريقيا):** على الرغم من انتشار المصرفية الإسلامية الواسع في الغرب إلا أنني أعتقد أنه مبالغ فيه نوعاً ما، فدولة مثل جنوب إفريقيا لا يتجاوز عدد المسلمين فيها اثنان في المائة مع الأخذ في الحسبان أن المتعاملين بالمصرفية الإسلامية لا يتجاوزون عشرة في المائة من هؤلاء المسلمين، ما يعني عدم وجود وعي كافٍ بينهم، فالعديد منهم لا يرى فرقاً جوهرياً بين المصرفية التقليدية والإسلامية، وكذلك فإن انشغال العلماء في الغرب بالتركيز على أمور العبادات، كان على حساب التركيز على المعاملات المالية، لذلك فإن على العلماء في الغرب الاهتمام بهذا الأمر وجعله جانباً من أولوياتهم.

- عدد كل من المختصين أعلاه مجموعة أسباب حول نقص الوعي بحقيقة المنتجات الإسلامية، وخلاصة آرائهم أن الأسباب الرئيسية لهذا النقص في التوعية تعود لما يلي:
- عدم استغلال الإعلام السمعي البصري وعدم تركيز القائمين على المصرفية الإسلامية على اللقاءات والمؤتمرات بشكل كاف لتوعية المجتمعات العربية والغربية بصورة خاصة بحقيقة هذه الصناعة.
  - غياب الوعي الكافي لدى العاملين بالمؤسسات المالية الإسلامية بحقيقة المنتجات الإسلامية وضرورة التعريف بها وتقديمها على أنها منتجات خاصة بالمسلمين دون غيرهم.
  - ضآلة حجم التمويل الإسلامي من حجم التمويل العالمي مقارنة بنظيره التقليدي.
  - خروج بعض مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية عن الهدف الحقيقي وهو تبليغ الرسالة التي تكفل الحقوق الاجتماعية، وتركيزها على تحقيق الربحية الاقتصادية.
  - غياب التنسيق بين المصارف الإسلامية المنتشرة عبر مختلف الدول، والحاجة إلى سلطة عليا تعمل على تحقيق ذلك.
  - انشغال علماء الشريعة الإسلامية بأمور العبادات على حساب الاهتمام بفقه المعاملات المالية الإسلامية.

#### الفرع الثالث: المصادقية والثقة وغياب مؤسسات البنية التحتية

المعلوم أن لدى الغرب حساسية شديدة اتجاه مصطلحات الشريعة والإسلام. مما يصعب من عملية نشر المنتجات الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك غياب أهم مؤسسات البنية التحتية في الصناعة المالية الإسلامية، خاصة البنوك المركزية والأسواق المالية الإسلامية.

#### أولاً: المصادقية والثقة

وهذان التحديان في التمويل الإسلامي يبرزان ضمن جملة من القضايا الواقعية المندمجة بمجموعة معتقدات مسيئة لفهم الإسلام. فهناك من يرون في صناعة التمويل الإسلامي، قناة لتمويل الإرهاب وموطناً لغسل الأموال وهو أمر عار عن الصحة<sup>1</sup>. وقد أعرب عدد من مسلمي أوروبا عن مخاوفهم من التعامل مع هذه الأنظمة الإسلامية خشية الوقوع تحت الرقابة الأمنية. وقال أحدهم: "كيف لي أن آمن على معاملاتي المالية في بنك إسلامي، سأصبح على الفور مشتبهاً به بل ربما متهماً بتمويل الإرهاب"<sup>2</sup>.

ويؤكد الباحث أحمد نصار أنه رغم النجاحات المتوالية لهذه المصرفية وإثبات وجودها وكفاءتها على أرض الواقع، إلا أن الغرب يتعامل معها بنوع من الحذر، كونها من وجهة نظرهم أداة إيديولوجية سياسية. يستخدمها المسلمون لأخذ دورهم الحضاري في المجتمعات المعاصرة، وهو ما كان عائقاً أمام المصرفية الإسلامية ودورها في الدول الغربية، من حيث إيصال رسالتها بالشكل الصحيح المنيع من أي فهم سيئ لها<sup>3</sup>. إضافة إلى المشاكل المحيطة

<sup>1</sup> عبد الكريم قندوز، أحمد مدانسي، "الأزمة المالية واستراتيجيات تطوير المنتجات المالية الإسلامية"، مرجع سابق، ص 17.

<sup>2</sup> محمد علي أبو شعله، "الأزمة المالية العالمية: وأثرها في التوجهات الغربية نحو المصرفية الإسلامية"، مرجع سابق، ص 12.

<sup>3</sup> عثمان ظهير، "مختصون: نقص الوعي بالمصرفية الإسلامية في الغرب سببه تقصير القائمين عليها"، مرجع سابق.

بعدم وجود الشفافية، والصعوبة في قياس القضايا ومهارات الإدارة الضعيفة، التي تعتبر من ضمن القضايا التي سيسعى التمويل الإسلامي لمعالجتها وذلك لتعزيز مصداقيته.

#### ثانياً: غياب مؤسسات البنية التحتية

تمثل مؤسسات البنية التحتية القاعدة الأساسية لتسهيل عمل المؤسسات المالية الإسلامية وانتشار منتجاتها. ويتجلى غياب هذه القاعدة من خلال غياب البنوك المركزية والأسواق المالية الإسلامية.

فيما يتعلق بالبنك المركزي الإسلامي فلا يختلف في تعريفه عن البنك المركزي التقليدي، فهو مؤسسة مصرفية تهيمن على شؤون النقد والائتمان في الاقتصاد القومي، من حيث إصدار النقد والمعاملات المصرفية للدولة وتشرف وتراقب سلوك المصارف التجارية، في تنفيذ السياسة الاقتصادية في الدولة عن طريق بعض السياسات والأجهزة فيه. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يجوز أن يكون هناك اقتصاد إسلامي تعمل فيه مصارف إسلامية ويشرف عليها بنك مركزي غير إسلامي، ما يجعل المصارف الإسلامية تواجه عدة متاعب وأضرار اقتصادية لمركزها المالي وقدرتها على توفير السيولة اللازمة والتوسع في الاستثمارات.<sup>1</sup>

أما الأسواق المالية فتعتبر جزءاً مهماً في النظام المالي بحيث تسمح بتداول الأوراق المالية، وتسييلها بشكل سريع عند الحاجة، بما يسمح بتوفير التمويل اللازم لزيادة حجم الاستثمارات. ونظراً لأهميتها فإنه ينبغي توفير أسواق مالية خاضعة للضوابط الشرعية، تسمح بتداول المنتجات الإسلامية مما يزيد من انتشارها بدلاً من انحصار تداولها بين فئة محدودة من المؤسسات والأفراد. وتكمن الحاجة للسوق المالي الإسلامي فيما يلي:<sup>2</sup>

- الاقتصاد الإسلامي اقتصاد مشاركة وليس القرض فيه وسيلة تمويل، ولذلك كانت الأوعية التي تؤدي إلى تعبئة المدخرات بطريقة المساهمة في رأس المال، والمشاركة في مخاطر الاستثمار وفي الأرباح (ومنها أسواق المال)، هي مؤسسات ملائمة للاقتصاد الإسلامي ومناسبة لطبيعته، لأنها توفر الصيغ التي تمكن من توفير الأموال للمنظمين وتحقيق السيولة للمدخرين ضمن الحدود الشرعية.

- اعتماد نشاطات المصارف الإسلامية على الاستثمار وليس على الإقراض، فهي تواجه تحدي فائض السيولة كونها لا تتوفر على صيغ يتم من خلالها تشغيل المدخرات لمدة قصيرة، ومن ثم يمكن أن تلعب الأسواق المالية دور المؤسسات المساعدة والتممة للنموذج المصرفي الإسلامي، لأنها تقدم أوعية يمكن من خلالها تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة للمصرف دون الإخلال بالتوازن المطلوب بين السيولة والربحية.

بالإضافة إلى ذلك فإن توفر الأسواق المالية القائمة على الضوابط الشرعية والقيم الأخلاقية، لتداول المنتجات المالية، من شأنه أن يعزز من ثقة المتعاملين في تلك المنتجات، وفي تغيير النظرة الغربية السلبية للمصرفية

<sup>1</sup> عمار مجيد كاظم الوادي، "آليات تطبيق نظام نقدي إسلامي في دول إسلامية مختارة للمدة 1981-2006"، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، جمهورية العراق، 2009، ص 54.

<sup>2</sup> جمال لعمارة، رئيس حدة، "تحديات السوق المالي الإسلامي"، بحث مقدم ضمن الملتقى الدولي حول "سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات - دراسة حالة الجزائر والدول النامية -"، جامعة محمد خضير، بسكرة، يومي 21-22 نوفمبر 2006، ص 7.



الإسلامية. بحيث تكون السوق الإسلامية المرآة العاكسة والمجسدة على أرض الواقع للضوابط والمبادئ الشرعية التي من شأنها تحقيق الاستقرار والأمان.

### المطلب الثاني: تحديات تتعلق بالوسائل المستخدمة

من ضمن التحديات المرتبطة بالوسائل المستخدمة في تطوير وابتكار منتجات مالية إسلامية، نقص الكوادر والكفاءات، الافتقار إلى عمليات البحث والتطوير، بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية.

#### الفرع الأول: نقص الموارد البشرية المؤهلة

تعاني الصناعة المالية الإسلامية من نقص الكوادر والإطارات التي لها إلمام جيد بطبيعة النشاط المصرفي الإسلامي، على اعتبار أن المؤسسات المالية الإسلامية تختلف في جوهرها ورسالتها عن المؤسسات المالية التقليدية. فغياب الموظفين المحترفين من ذوي الخلفية الشرعية علماً والتزاماً والخبرة المالية، قد يحد من قدرة المؤسسات المالية الإسلامية على تطوير وابتكار منتجات وفق المنهج الإسلامي.

وقد أكد المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية أنه في دراسة أجريت عام 2005م حول الصناعة المالية الإسلامية، بلغ عدد الموظفين في المؤسسات المالية الإسلامية 250 ألف موظف، والآن بلغ 280 ألف موظف أكثر من نصفهم في الشرق الأوسط، لكن الدراسة تشير أيضاً إلى أن 85% من الكوادر في المؤسسات المالية الإسلامية لهم خلفيات مالية تقليدية، وتفسر هذه النسبة ما آلت إليه الحال من انفصام بين النظرية والتطبيق في بعض المصارف الإسلامية. أضف إلى ذلك أن التعليم الأكاديمي في الجامعات ما زال بعيداً عن تخصصه، وينقصه الربط المهني، بحيث يخرج الطالب وهو قادر على العمل في المؤسسات الإسلامية، وشركات التدريب أكثرها تنظر إلى الربح المادي فلا تقدم تدريباً صحيحاً.<sup>1</sup>

ومن هنا تظهر ضرورة التأهيل الشرعي للعاملين في المؤسسات المالية الإسلامية، وفيما يلي نبذة عن مفهوم التأهيل الشرعي وأهميته:<sup>2</sup>

#### أولاً: مفهوم التأهيل الشرعي

يقصد به إكساب المعرفة الشرعية للشخص بشكل يجعله قادراً على الاستفادة منها ومزاوتها على أرض الواقع، فالتأهيل المطلوب يجب أن يكون تاماً وشاملاً ومتكاملاً، وليس كالتدريب الفني الذي يمكن أن يتدربه العامل تدريجياً حتى يصل إلى مستوى الكفاءة العالية فيه، ذلك أن التدريب الشرعي يتصل بالأحكام الشرعية التي لا تتجزأ، فهي إما أن تُستوفي فيكون التصرف مشروعاً، أو تُفقد وتنقص فلا يكون مشروعاً.

<sup>1</sup> المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، "الأمين العام لمجلس البنوك الإسلامية ينفي وجود حرب بين المصارف الإسلامية والتقليدية" تاريخ الاطلاع: 2010/12/24، على الموقع: <http://www.cibafi.org/SavePage.aspx?id=21&Type=3>

<sup>2</sup> موسى مصطفى قضاة، "أهمية التأهيل الشرعي للعاملين في المؤسسات المالية الإسلامية"، تاريخ الاطلاع: 2010/12/15، على الموقع: <http://www.badlah.com/page-595.html>.



### ثانيا: أهمية التأهيل الشرعي

تكمن أهمية التأهيل الشرعي في تحقيق ما يلي:

- تحقيق الالتزام الشرعي.
- محاصرة النقص المتزايد في الكفاءات البشرية.
- تلبية الطلب المتزايد على الخدمات المالية الإسلامية.
- تعزيز ثقة العملاء بالمؤسسات.
- إثراء فقه المعاملات الإسلامية بالوقائع التجديدية.
- تعميق مبدأ التخصص، وتجنب بعض السلبيات.

### الفرع الثاني: الافتقار إلى البحث والتطوير وضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية

يعتبر البحث والتطوير ووضع معايير موحدة بين الهيئات الشرعية، مطلباً لا غنى عنه لتطوير المنتجات المالية الإسلامية.

### أولاً: الافتقار إلى البحث والتطوير

تفتقر بعض المؤسسات المالية الإسلامية إلى الاهتمام بمفهوم الهندسة المالية الإسلامية، حيث تعاني من غياب ثقافة الإبداع والتطوير، فقد أثبتت التقارير السنوية لأكثر من عشرة مؤسسة مالية إسلامية في منطقة الخليج العربي غياب شبه تام لمخصصات مالية خاصة بالبحث والتطوير للمنتجات المالية الإسلامية، في الوقت الذي أنفقت فيه تسعة بنوك أوروبية ما يزيد عن مليار دولار على عمليات البحث والتطوير.<sup>1</sup>

### ثانياً: ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية ونقص العلماء الشرعيين

تواجه أعمال المؤسسات المالية الإسلامية تحدي هام يرتبط بالسبب الرئيسي لتواجدها، وهو ضعف التنسيق فيما بين الهيئات الشرعية وتضارب الفتاوى الفقهية بين الدول الإسلامية وحتى داخل البلد الواحد<sup>2</sup>، إذ تواجه المنتجات المالية الإسلامية حملات متزايدة من قبل الحريصين على الصيرفة الإسلامية وغيرهم، فالخريصون على سلامة الصيرفة الإسلامية يبالغون أحياناً في تشدهم وورعهم، بحيث يجرمون هذه المنتجات لأقل الشبهات وهو ما يؤدي إلى فقدان الثقة بها<sup>3</sup>. فمثلاً توجد بعض البنوك تجيز أعمال التورق والبعض الآخر لا يجيز التعامل به. لذا يتوجب على المؤسسات المالية الإسلامية أن تعمل على إيجاد قاعدة علمية مشتركة للاجتهاد الجماعي ولتوحيد الفتاوى.

وقد أشار الباحث لآحم الناصر إلى أن اختلاف المدارس الفقهية من شأنه القضاء على المنتجات الإسلامية، فإذا كان هذا الاختلاف مقبولاً في الجوانب الحياتية الأخرى، فإنه غير مقبول في الجوانب المالية، فهو

<sup>1</sup> صليحة عماري، آسيا سعدان، "المنتجات المالية الإسلامية بين التقليد والابتكار"، مرجع سابق، ص 14.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 15.

<sup>3</sup> كمال توفيق خطاب، "الصكوك الاستثمارية الإسلامية والتحديات المعاصرة"، بحث مقدم إلى "مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول" دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 31 مايو-3 يونيو 2009، ص 27.

قد يحدث كثيراً من الهزات في أركان الصناعة، كما أنه قد يعمل على إضعاف الثقة لدى المتعاملين معها وخاصة من غير المسلمين الذين يشكلون 80% من المتعاملين في العالم<sup>1</sup>. بالإضافة إلى غياب التنسيق بين الهيئات الشرعية هناك تحد آخر يواجه المنتجات المالية الإسلامية والمتمثل في نقص العلماء الشرعيين.

وفي هذا الصدد قام المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI) بتوقيع اتفاقية تعاون مع BDO Jordan الاستشارات المالية الإسلامية بتاريخ 18 جوان 2010م، لإعداد تقرير متخصص حول الصناعة المالية الإسلامية، وتم عرض ملخص للتقرير حول تحليل الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية مؤخراً في ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، وقد توصل التقرير من خلال تحليله لواقع الهيئات الشرعية إلى وجود نقص كبير في عدد العلماء المقترض تواجدهم على رأس المؤسسات القائمة، حيث أن عددهم الحالي ينحصر في 621 عالماً يشغلون منصباً شرعياً في 478 مؤسسة مالية، بينما الاحتياجات الفعلية للصناعة في الوقت الراهن ترتفع إلى 2390 عضواً شرعياً بافتراض توافر خمسة أعضاء في كل هيئة شرعية، وكذلك افتراض عدم تكرار العضوية في أكثر من مؤسسة. أما بافتراض الحد الأدنى ثلاثة أعضاء فقط لكل مؤسسة فإن احتياجات الصناعة من العلماء تصل إلى 1434 عضواً. أما الاحتياج المستقبلي للعلماء الشرعيين فيصل إلى 3000 عالم خلال الخمس سنوات القادمة بافتراض نمو عدد المؤسسات بمعدل 5%<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: تحديات تتعلق بهدف وغاية المنتجات المالية الإسلامية

تختلف المنتجات المالية الإسلامية عن المنتجات التقليدية، في كونها تقوم على أسس ومبادئ مستخلصة من رحم الفقه الإسلامي، وتهدف إلى تحقيق مقاصد نبيلة ليست ضمن أجندة أهداف المنتجات التقليدية والبيئة الحالية هي بيئة تقليدية أكثر منها إسلامية، مما يفرض عدة تحديات أمام تحقيق المنتجات الإسلامية لأهدافها وغاياتها ومن هذه التحديات: المنافسة وكفاءة التكلفة، الخروج عن الهدف الحقيقي.

#### الفرع الأول: المنافسة وكفاءة التكلفة

يمثل هذان العاملان تحدياً مهماً للمؤسسات المالية الإسلامية من حيث الخبرة الكبيرة والشبكات الأوسع والحجم الاقتصادي في السوق العالمي للمؤسسات المالية التقليدية<sup>3</sup>، حيث أظهرت الدراسات أن حوالي 75% من البنوك الإسلامية يقل رأسمالها عن 25 مليون دولار أمريكي فقط، مما يحول دون تحقيقها للأهداف التي أسست من

<sup>1</sup> معاوية كنه، "اختلاف المدارس الفقهية يهدد بعض المنتجات المالية الإسلامية"، نقلا عن صحيفة الاقتصادية، تاريخ الاطلاع: 2011/03/15 على الموقع: <http://www.iifef.com/node/1131>

<sup>2</sup> محمد النوباني، "الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية" بحث مقدم ضمن ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، السودان، أيام 6-7 أبريل 2011، ص 13.

<sup>3</sup> عبد الكريم قندوز، أحمد مدانسي، "الأزمة المالية واستراتيجيات تطوير المنتجات المالية الإسلامية"، مرجع سابق، ص 17.

أجلها ويعيق نموها ويكبح قدرتها على خلق المنتجات المالية<sup>1</sup>. وهي مميزات تنافسية مهمة. إضافة إلى هذا، تعاني المؤسسات التقليدية التي لديها نوافذ إسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية على حد سواء من مشكلة أخرى، هي تكلفة عمليات التشغيل العالية للمعاملات المالية الإسلامية.

### الفرع الثاني: الخروج عن الهدف الحقيقي

من التحديات التي تواجه المنتجات المالية الإسلامية هي أهمية تحقيق الالتزام بالهوية الإسلامية، والابتعاد عن الصورية وتحسين جودة المنتجات حتى الصناعة تستمر<sup>2</sup>، إذ أصبحت تركز الهندسة الإسلامية كثيراً على إشباع احتياجات العملاء سواء مسلمين أو غير مسلمين، ما جعلها تحمل بطريقة أو بأخرى الهدف الأساسي للمنتجات المالية الإسلامية، المتمثل أساساً في خلق القيمة المضافة، وتحقيق المقاصد الشرعية، لذا يجب العمل على تصحيح ذلك بالعمل على تطوير منتجات تجمع فعلاً بين الغايات الشرعية والاحتياجات الاقتصادية، وخدمة تطلعات العملاء سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين.

خلاصة القول أن عملية تطوير المنتجات المالية الإسلامية ما تزال تعاني من النقص، الذي يجعلها محل نقد ويعيق رواجها بالشكل المطلوب. خاصة وأن التطوير والابتكار عملية متواصلة لا تعرف التوقف في ظل ما تفرضه العولمة المالية والتسارع التكنولوجي، كذلك هي احتياجات العملاء متجددة فما يفي اليوم باحتياجاتهم قد لا يناسب في الغد القريب تطلعاتهم المستقبلية، لهذا يشكل البحث عن البدائل المناسبة لب التحدي الذي تواجهه المنتجات والصناعة المالية الإسلامية بشكل عام.

### المطلب الرابع: سبل مواجهة تحديات المنتجات المالية الإسلامية

للتغلب على التحديات التي تواجه المنتجات المالية الإسلامية ينبغي تبني إستراتيجية علمية وعملية من قبل البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، وكذا المؤسسات المشكلة للبنية التحتية للصناعة المصرفية الإسلامية. ومن خلال هذا المطلب يتم التعرف على مضمون هذه الإستراتيجية، مع ذكر أهم مؤسسات البنية التحتية المهمة بشكل أساسي بتطوير منتجات المصرفية الإسلامية، والانجازات الفعلية لهذه المؤسسات لخدمة الصناعة المالية الإسلامية.

### الفرع الأول: بناء إستراتيجية علمية وعملية لتطوير المنتجات الإسلامية

يقول الدكتور السويلم: "إن تطوير المنتجات الإسلامية الأصيلة التي تلي الاحتياجات الاقتصادية، وفي الوقت نفسه المقاصد والضوابط الشرعية ليس أمراً يمكن أن يتم بين عشية وضحاها، بل يتطلب الأمر الكثير من

<sup>1</sup> صليحة عماري، آسيا سعدان، "المنتجات المالية الإسلامية بين التقليد والابتكار"، مرجع سابق، ص 15.

<sup>2</sup> المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، "الأمين العام لمجلس البنوك الإسلامية ينفي وجود حرب بين المصارف الإسلامية والتقليدية" مرجع سابق.

الجهد والبذل والإعداد. لكن العائد في النهاية يستحق التضحية، كما أنه ليس بعيد الحصول من حيث المدة الزمنية، بل يمكن البدء بجني الثمار خلال فترة معقولة جداً، المهم هو وضع الخطط الجادة التي تحدد مسار الصناعة الإسلامية، بعيداً عن منهجية التقليد والمحاكاة إلى منهجية الأصالة والابتكار، ثم يتم تطبيق هذه الخطة تدريجياً. بحيث يتم تخصيص نسبة 5% مثلاً من الميزانية السنوية للمؤسسات المالية لتطوير المنتجات الجديدة، على أن يتم مراجعة النتائج وتقويم الأداء دورياً. وطريق الألف ميل كما يقال يبدأ بخطوة. لكن لا ينبغي أن يحملنا بعد المسير على أن نغير الوجهة والمهدف أصلاً. وبالعزيمة والتخطيط والتدرج فإن الله تعالى يتكفل لعباده بالهداية والتوفيق: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾<sup>1</sup>.

وهو بذلك يدعو إلى ضرورة تطوير المنتجات الإسلامية، ويقترح طريقة عملية لدعم مشاريع البحث والتطوير القائمة على أساس الابتكار لا المحاكاة. ولا يتم ذلك إلا ببناء إستراتيجية علمية وعملية واضحة الأسس والمبادئ (المبادئ الشرعية)، لتطوير منتجات تجمع فعلاً بين المصدقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، على أن تتضمن هذه الإستراتيجية ما يلي:<sup>3</sup>

- العمل على تجميع الجهود وتضافرها لوضع معايير شرعية موحدة للصناعة المالية الإسلامية وهذا من شأنه أن يقدم رؤية واضحة للضوابط الشرعية للمنتجات المالية الإسلامية ويعزز ثقة الجمهور والمساهمين بها.
- العمل على إنشاء أسواق مالية إسلامية تضمن تسويق مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية لمنتجاتها من خلالها وتأمين السيولة اللازمة لها، حيث أن هذه المؤسسات تواجه تحديات كبيرة وعوائق عديدة في تسويق منتجاتها وإيجاد التمويل المناسب لها من خلال الأسواق التقليدية.
- تدريب وتأهيل العاملين في تشغيل هذه المنتجات، حيث تلعب خبرة هؤلاء الموظفين دوراً مهماً في تقليل المخاطر ويؤدي فهمهم الدقيق لطبيعة المنتج، إلى الاحتراز من الوقوع في المخالفات الشرعية وفهم أكبر لمتطلبات التطوير.
- تشجيع البحث العلمي وتخصيص عوائد مالية من أرباح المنتجات المالية لأغراض الدراسات والبحوث العلمية التي تهدف لتطوير المنتجات.
- تفعيل دور الرقابة الشرعية في عملية تطوير المنتجات والمتابعة المستمرة لعمليات التنفيذ.
- الوصول في تكلفة الإنتاج إلى أدنى مستوياتها لتحقيق ميزة تنافسية على مثيلاتها التقليدية.
- تأسيس وتفعيل دور مؤسسات البنية التحتية في الصناعة المالية الإسلامية مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها في مجال التطوير والابتكار.

<sup>1</sup> سورة العنكبوت، الآية 69.

<sup>2</sup> سامي بن إبراهيم السويلم، "المنتجات المالية الإسلامية بين الإبداع والتقليد"، مقال نشر بتاريخ 2007/05/10، نقلاً عن: "مقالات في التمويل الإسلامي"، مرجع سابق، ص 26.

<sup>3</sup> محمد عمر جاسر، "نحو منتجات مالية إسلامية مبتكرة"، مرجع سابق، ص ص 6-7.

### الفرع الثاني: أهم مؤسسات البنية التحتية لتطوير منتجات مالية إسلامية

أُتخذت عدة خطوات عملية للقيام بالصناعة المالية الإسلامية وتطوير منتجاتها، ومن هذه الخطوات إنشاء مؤسسات البنية التحتية الذي لا يزال متواصلاً إلى هذا اليوم. وتجسدت هذه الخطوة في ظهور عدد من المؤسسات والهيئات التي تحمل على عاتقها النهوض بالصناعة المالية الإسلامية على المستوى الدولي، إذ تقوم المصرفية الإسلامية اليوم على ثلاث دعائم أساسية هي: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

#### أولاً: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

هي منظمة دولية مستقلة غير هادفة للربح، تضطلع بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة والضبط وأخلاقيات العمل، والمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية. تأسست بموجب اتفاقية التأسيس التي وقعها عدد من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ 26 فبراير 1990م في الجزائر، وقد تم تسجيل الهيئة في 27 مارس 1991م في البحرين، وتحظى الهيئة بدعم عدد كبير من المؤسسات ذات الصلة الاعتبارية حول العالم (155 عضو من أكثر من 40 بلداً حتى الآن)<sup>1</sup>. وتدور موضوعات المعايير الشرعية التي تصدرها الهيئة والمتعلقة بالمنتجات المالية الإسلامية حول:<sup>2</sup>

- معايير بشأن صيغ الاستثمار والتمويل، وقد صدر بعضها سابقاً باسم المتطلبات الشرعية لصيغ الاستثمار والتمويل، مثل: المراجعة والإجارة والاستصناع.
- معايير بشأن بعض العقود المستجدة مثل: عقود الصيانة وعقود الامتياز.
- معايير بشأن قضايا تمثل مبادئ شرعية أساسية مثل: المدين الماطل، وتحول المصرف التقليدي إلى مصرف إسلامي.
- معايير بشأن أدوات مساعدة لصيغ الاستثمار التمويل مثل: الضمانات والمقاصة.

#### ثانياً: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

بدأ المجلس عمله نهاية 2001م، وهو أحد المنظمات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وهو هيئة عالمية ذات شخصية مستقلة لا تسعى إلى الربح، ويضم في عضويته 120 بنكاً ومؤسسة مالية إسلامية، وينص نظامه الأساسي على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية. ويمارس جميع أنشطته فعلياً وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية<sup>3</sup>، وتتلخص

<sup>1</sup> سمير رمضان الشيخ، "المصرفية الإسلامية- الميلاد والنشأة والتطور (ورقة تشغيلية)"، 2011، ص 17. تاريخ الاطلاع: 2011/02/12، على الموقع: <http://www.aawsat.com/details.asp?section=58&article=565986&issueno=11466>

<sup>2</sup> سامر مظهر قنطقجي، براء منذر أرمنازي، "مؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية"، 2006، ص 16. تاريخ الاطلاع: 2011/01/20، على الموقع: <http://www.kantakji.com>

<sup>3</sup> سمير رمضان الشيخ، "المصرفية الإسلامية- الميلاد والنشأة والتطور (ورقة تشغيلية)"، مرجع سابق، ص 18.

رسالة المجلس في حماية صناعة الخدمات المالية الإسلامية وتحقيق التزامها الشرعي وتحسين جودة خدماتها، وضمان سلامتها واستمرارها وتطورها على الطريق القويم دون انحراف أو تحريف.<sup>1</sup>

أما أهدافه فتتجلى في:<sup>2</sup>

- التعريف بالخدمات المالية الإسلامية، ونشر المفاهيم والقواعد والأحكام المتعلقة بها، والعمل على تنمية وتطوير الصناعة المالية الإسلامية.
- تعزيز التعاون بين أعضاء المجلس والمؤسسات المشابهة في المجالات التي تخدم الأهداف المشتركة بالوسائل المتاحة.
- العمل على توفير المعلومات المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والهيئات الإسلامية ذات الصلة.
- العمل على رعاية مصالح الأعضاء ومواجهة الصعوبات والتحديات المشتركة، وتعزيز التعاون فيما بين الأعضاء بعضهم مع بعض، وبين الأعضاء والجهات الأخرى وعلى وجه الخصوص الجهات الرقابية.

#### ثالثاً: مجلس الخدمات المالية الإسلامية

تأسس مجلس الخدمات المالية الإسلامية في كوالالمبور-ماليزيا- في 03 نوفمبر 2002م، وبدأ ممارسة أعماله في 10 مارس 2003م. وهو يعمل على صياغة معايير وضوابط للإشراف على الصناعة المصرفية والمالية الإسلامية. وتغطي هذه الضوابط المصارف وأسواق رأس المال والتأمين. وتتلخص رسالة المجلس في وضع أو ترويج معايير دولية شفافة تتوافق مع الشريعة الإسلامية للصناعة المصرفية الإسلامية. ومن أجل ذلك فهي تتوافق وتعمل على استكمال معايير لجنة بازل للإشراف على المصارف ومع بنك التسويات الدولية ومع المجلس العالمي للإشراف على التأمين، ويضم المجلس 127 عضواً: 35 عضو يمثلون البنوك المركزية وصندوق النقد الدولي، البنك الدولي، بنك التسويات الدولية، البنك الإسلامي للتنمية والآسيوي للتنمية، و 22 مؤسسة مهنية من 22 دولة. ويتمتع المجلس بالصفة الدبلوماسية باعتباره مؤسسة دولية وقد صدر قانون بذلك عام 2001م من دولة ماليزيا.

وتتلخص أهم أهداف مجلس الخدمات المالية الإسلامية في:

- صياغة معايير منضبطة وشفافة للخدمات المالية الإسلامية جديدة، أو تطوير المعايير الدولية الحالية بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- ترويج المؤسسات المالية الإسلامية بضوابط إشرافية فعالة وتطوير معايير للصناعة المصرفية الإسلامية تعمل على تميزها وللقياس والإدارة ومواجهة المخاطر، وتعمل على الأخذ بمعايير المحاسبة الإسلامية.
- التعاون مع المؤسسات المماثلة الحالية التي تشرف على وضع المعايير التي تحافظ على سلامة ومتانة السياسة النقدية الدولية والنظام المالي.
- الدعم والتنسيق للمبادرات لتطوير أدوات وإجراءات لزيادة كفاءة العمليات وإدارة المخاطر.
- تشجيع التعاون بين الأعضاء على مستوى مختلف الدول لتطوير الصناعة المالية الإسلامية.

<sup>1</sup> جريدة الشرق الأوسط، "ندوة تناقش التوافق بين هيئة التصنيف والرقابة والبنوك الإسلامية"، العدد 10871، 2008/09/02.

<sup>2</sup> سامر مظهر قطقجي، براء منذر أرمنازي، "مؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية"، مرجع سابق، ص 25.



- تسهيل تدريب وتطوير مهارات الأفراد في مجالات ذات العلاقة بالضوابط الفعالة في الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية والسوق ذات العلاقة.

- العناية بالبحوث ونشر الدراسات والاستقصاءات العلمية عن الصناعة المالية الإسلامية.

- إنشاء قاعدة معلومات للمصارف الإسلامية، المؤسسات المالية الإسلامية والخبراء في هذه الصناعة.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: الخطوات العملية لتطوير منتجات الصناعة المالية الإسلامية

من الخطوات التي تمت فعلا لتطوير وابتكار منتجات مالية إسلامية، ومواجهة التحديات التي تواجهها. استغلال المخزون الفقهي لاستخراج منتجات إسلامية أصيلة، والعمل على تكوين موارد بشرية مؤهلة من الناحيتين الشرعية والفنية، وإنشاء مراكز مختصة في تكوين وتأهيل العاملين الشرعيين من خلال منح شهادات مختصة في المعاملات المالية الإسلامية.

### أولاً: استغلال المخزون الفقهي لاستخراج المنتجات الإسلامية الأصيلة

حتى تتمكن المنتجات المالية الإسلامية من النمو والاستمرار، يتوجب على المؤسسات المالية الإسلامية أن تعتمد لتبني إستراتيجية الابتكار والتطوير (السيناريو الثالث)، باستغلال المخزون الاستراتيجي من الصيغ الفقهية الشرعية للمنتجات الإسلامية الأصلية. كونه يمكنها من الحفاظ على المصادقية الشرعية لمنتجاتها، مما يدعم تحقيق الكفاءة الاقتصادية، وبذلك تفتح لها أبواب المستقبل لتخطي الأسواق المحلية إلى الأسواق العالمية، وتوسيع دائرة عملائها من المسلمين وغير المسلمين، وتدعم تواجدها في ظل نظام مالي معولم.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى مشروع المنتجات والأدوات المالية في الفقه الإسلامي، الذي تبناه المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ويقوم على إعداده مجموعة من الباحثين من داخل المعهد ومن خارجه.

وتقوم فكرة المشروع على تتبع المنتجات واستخراجها من بطون الكتب والمصنفات الإسلامية، ثم ترتيبها وتصنيفها بما يسهل للباحث اليوم الوصول إليها والوقوف عليها، والاستفادة منها في تطوير المنتجات المالية الإسلامية في هذا العصر، بحيث تجمع بين المصادقية الشرعية وبين الكفاءة الاقتصادية.<sup>2</sup>

وقد صدرت موافقة إدارة المعهد على المشروع في يوليو 2005م، على أن يتم إنجازه وفق المراحل الموالية:

- مرحلة الجمع والاستخراج من المصادر.

- مرحلة الدراسة الفقهية.

- مرحلة الدراسة الاقتصادية.

وترأس المشروع الدكتور سامي السويلم، أما بقية الأعضاء فهم: الدكتور أحمد الإسلامبولي والدكتور العياشي فداد، الدكتور سعد اللحاني، الدكتور عبد الله العمراني. وبلغ عدد المنتجات والأدوات التي تم

<sup>1</sup> سمير رمضان الشيخ، "المصرفية الإسلامية- الميلاد والنشأة والتطور (ورقة تشغيلية)" -، مرجع سابق، ص 19.

<sup>2</sup> المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، "مشروع المنتجات والأدوات المالية في الفقه الإسلامي"، المرحلة الأولى، البنك الإسلامي للتنمية، يناير 2008 ص 7.

استخراجها من المصادر المختلفة 1357 منتجاً استخرجت من 14 مصدراً، تبلغ في مجموعها 71 مجلداً تقع في أكثر من 35000 صفحة. ويوضح الجدول الموالي عدد المنتجات المستخرجة من كل مصدر.

جدول رقم (04-03): عدد المنتجات المستخرجة من المصادر الفقهية

الرقم	المصدر	عدد الأجزاء	عدد المنتجات
1	مصنف عبد الرزاق	11	60
2	مصنف بن أبي شيبة	16	101
3	الأصل	5	100
4	الجامع الكبير	1	37
5	الجامع الصغير	1	43
6	الموطأ	2	94
7	البيان والتحصيل	17	552
8	الأم	8	172
9	مسائل الإمام أحمد لابنه عبد الله	3	33
10	مسائل الإمام أحمد لابنه صالح	1	24
11	مسائل الإمام أحمد لأبي داود	1	20
12	مسائل الإمام أحمد للكراماني	1	3
13	مسائل الإمام أحمد لابن أبي هانئ	2	13
14	مسائل الإمام أحمد للكوسج	2	105
	المجموع	71	1357

المصدر: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، "مشروع المنتجات والأدوات المالية في الفقه الإسلامي"، مرجع سابق، ص 18.

ثانياً: جهود المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية لتعزيز الثقة بالمنتجات المالية الإسلامية

في إطار السعي لتعزيز الثقة بالمنتجات المالية الإسلامية وتوفير موارد بشرية مختصة للعمل بالمؤسسات المالية الإسلامية، تبني المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية خطة عمل من شأنها تحقيق الالتزام الشرعي والحفاظ على الهوية الإسلامية للمنتجات المالية الإسلامية. وتركز الخطة على أربعة أطراف أساسية هي: المؤسسات، المنتجات الموظفون والمتعاملون. على أساس أن توفر الخطة أربعة أغطية لكل هذه الأطراف هي: الحماية، الالتزام، الجودة والتعاون. وقد أنشأ المجلس خمسة مراكز أساسية لتنفيذ أهدافه أهمها:

**1- مركز الرصد والتواصل المالي الإسلامي:** ويعمل على تعزيز وعي الجمهور وتعريفهم بصناعة الخدمات المالية الإسلامية وتعميق ثقتهم ورضاهم، من خلال برامج التوعية العامة والتواصل بمختلف الوسائل التفاعلية، ورصد قضايا الصناعة المالية الإسلامية المتعلقة بالموضوعات الرئيسية وهي الربا والاقتصاد الإسلامي والرقابة الشرعية. وقضايا التمويل والاستثمار الإسلامي بالإضافة لقضايا الخدمات المصرفية الإسلامية.

أما أهداف المركز فتتجلى في:

- رصد قضايا صناعة الخدمات المالية الإسلامية والعمل على دراستها والرد عليها وفق منهجية علمية.
  - بناء صورة ذهنية إيجابية عن صناعة الخدمات المالية الإسلامية، وتعزيز فهم العملاء بالخدمات والمنتجات التي تقدمها المؤسسات وتوضيح طبيعة وخصائص العمل المالى والمصرفى الإسلامى من خلال استقبال مختلف استفساراتهم وتساقولاتهم الفنية والشرعية.
  - إجراء حوارات جماعية منظمة حول قضايا ومشكلات محددة أفرزتها عملية الرصد والتواصل، وذلك للتعرف على أبعادها المختلفة سواء من حيث مصدرها والعوامل المسببة لها، أو من حيث تأثيرها على المؤسسات والصناعة عموماً، أو من حيث المعالجات والبدائل المطلوبة.<sup>1</sup>
  - 2- مركز اعتماد التدريب المالى الإسلامى (المركز الدولى للتدريب المالى الإسلامى):** ويعمل على رفع المستوى المهني في الصناعات المالية الإسلامية، من خلال وضع المعايير والقواعد التي تحكم خدمات التدريب، والإشراف على المدربين، والبرامج والحقائب التدريبية والمؤسسات التدريبية، وتكوين الشهادات المهنية المتخصصة في صناعة الخدمات المالية الإسلامية.<sup>2</sup> وتتحدد أهداف المركز في خمسة مجالات أساسية تختصرها كلمة **المجاد** وهي:<sup>3</sup>
    - **(أ) احتياجات:** من خلال التنسيق مع المؤسسات المالية الإسلامية لتحديد احتياجاتها التدريبية وتمكينها من تحقيق أفضل العوائد على استثماراتها في تطوير الموارد البشرية.
    - **(م) معايير:** إيجاد المعايير والمواصفات القياسية اللازمة لتنظيم عمليات تدريب العاملين وذلك على مستوى الشروط والمهارات الواجب توافرها في المدربين.
    - **(ج) جودة:** بمعنى تكوين مدققي الجودة في الخدمات التدريبية وإجراء عمليات تقييم للمدربين والبرامج والجهات التدريبية للتأكد من التزامهم بالمعايير والمواصفات المعتمدة وتأهيلهم للاعتماد.
    - **(إ) اعتماد:** بإصدار شهادات الاعتماد للمدربين المؤهلين واعتماد الجهات التدريبية والبرامج التي يقدمونها وتوضيح المزايا والالتزامات المترتبة على ذلك وشروط المحافظة عليها أو إلغائها.
    - **(د) ديمومة:** التأكد من تطبيق المعايير وديمومتها لتحديد الاعتماد أو إلغائه وتكثيف الجهود لإحداث التكامل بين مختلف الجهات وتطوير العلاقة بينهم.
- ويقدم المركز حتى الآن شهادتين بالإضافة إلى دبلوم:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> مركز الرصد والتواصل المالى الإسلامى، "رسالة المركز"، تاريخ الاطلاع: 2011/04/27، على موقع المركز:

<http://www.cibafi.org/Ifwatch/PageDetails.aspx?cat=1>.

<sup>2</sup> المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، "الأمن العام لمجلس البنوك الإسلامية ينفي وجود حرب بين المصارف الإسلامية والتقليدية" مرجع سابق.

<sup>3</sup> المركز الدولى للتدريب المالى الإسلامى، "أهداف المركز الدولى للتدريب المالى الإسلامى"، تاريخ الاطلاع: 2011/04/27. على موقع المركز:

<http://www.cibafi.org/TrainingCenter/AboutCenter.aspx?AC=4>

<sup>4</sup> عز الدين خوجه، "تطوير المنتجات المالية الإسلامية-المنهجية والآلية"، بحث مقدم ضمن ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، السودان خلال الفترة 6-7 أبريل 2011، ص ص، 59-62.

- الشهادة المهنية الأساسية (شهادة المصرفي الإسلامي المعتمد): وهي موجهة للموظفين العاملين في المؤسسات المالية، وشروط الالتحاق بالمركز للحصول على هذه الشهادة هي: بكالوريوس في الإدارة أو التمويل أو الاقتصاد أو التجارة أو الشريعة. أو خبرة خمس سنوات في مجال الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية، وقد تم تقسيم الشهادة إلى ستة مسارات هي:



١- المدخل العام للمعاملات المالية الإسلامية.

٢- النظام المصرفي الإسلامي.

٣- عمليات التمويل الإسلامي.

٤- عمليات الاستثمار الإسلامي.

٥- الخدمات المصرفية الإسلامية.

٦- بالإضافة إلى اللغات العربية والفرنسية والانجليزية.

- الشهادات المهنية المتخصصة: وتشمل شهادة الأخصائي الإسلامي المعتمد في:



١- الأسواق المالية.

٢- تمويل التجارة.

٣- التدقيق الشرعي.

٤- الحوكمة والامتثال.

٥- المحاسبة المصرفية.

٦- التأمين التكافلي.

- الدبلوم الدولي في التمويل الإسلامي.

ويتطلب الحصول على إحدى الشهادات المتخصصة أعلاه المرور بفترة تدريبية تعادل 30 ساعة، أما الدبلوم فيتطلب 30 ساعة تدريبية بالإضافة إلى 150 ساعة تدريبية (للحصول على 5 شهادات متخصصة) زائد بحث.

كل شهادة متخصصة = 30 ساعة تدريبية

الدبلوم الدولي في التمويل الإسلامي = 30 س + 150 س (5 شهادات متخصصة) + بحث

3- الهيئة الشرعية للتصنيف والرقابة: جاء قرار تأسيس الهيئة الشرعية للتصنيف والرقابة عقب توصيات ورشة العمل التي عقدت في مايو (أيار) 2007م، حول حوكمة الالتزام الشرعي بتنظيم المجلس العام والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، وصدر قرار التأسيس من الجمعية العمومية للمجلس الذي عقد في جدة في سبتمبر (أيلول) 2007م، وعقد اجتماعها التأسيسي الأول في أبريل (نيسان) واجتماعها الثاني في 25 يونيو (حزيران) من عام 2008م. وأهم أهداف الهيئة ما يلي:

- حماية الهوية الإسلامية للمؤسسات المالية الإسلامية ومصادقية التزامها الشرعي.
- العمل على تطوير المنظومة الشرعية للصناعة المالية الإسلامية.
- وضع نظام وضوابط وآليات من أجل تحقيق الشفافية وتكريس الاستقرار والثقة العامة بها.
- تصنيف المنتجات المالية الإسلامية والتأكد من سلامة تطبيقاتها، إلى جانب تطويرها بما يدعم آليات الإبداع والابتكار في ضوء النصوص الشرعية ومقاصدها.
- اعتماد معايير التصنيف والرقابة في مختلف أوجه أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية وتعميق الوعي الشرعي لدى العاملين والمتعاملين مع هذه الصناعة.<sup>1</sup>

يظهر جلياً مما سبق أن المنتجات المالية الإسلامية لا تزال في بدايات نموها وتطورها، وأن مجال التوسع في استخدامها وتطوير الموجود منها مع ابتكار منتجات أخرى لا يزال واسعاً، وبجاجة لمن يعمل على تجسيده خلال السنوات القادمة خاصة بعد أن أصبحت المنتجات الإسلامية تحظى بقبول عالمي لم تشهده من قبل. في مقابل ذلك هناك العديد من التحديات التي تعيق استمرار نمو هذه المنتجات، وأهمها الهيكلة الشرعية وغياب الموارد البشرية المؤهلة، إضافة إلى غياب الأسواق المالية الإسلامية وغياب معايير موحدة لعمل الهيئات الشرعية. ويعمل المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، باعتباره أهم مؤسسات البنية التحتية الفاعلة في مجال حماية وتطوير منتجات الصناعة المالية الإسلامية والحفاظ على التزامها الشرعي، على مواجهة تلك التحديات من خلال فتح مراكز الاعتماد والتدريب لتوفير المختصين، ومراكز الرصد والتواصل للتعريف بحقيقة المنتجات الإسلامية وتعزيز الثقة بها. كذلك هو الأمر بالنسبة للمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية. والذي يشرف على مشروع المنتجات والأدوات المالية في الفقه الإسلامي من خلال مركز تطوير المنتجات المالية الإسلامية.

<sup>1</sup> جريدة الشرق الأوسط، "ندوة تناقش التوافق بين هيئة التصنيف والرقابة والبنوك الإسلامية"، مرجع سابق.

### خلاصة الفصل الرابع

كشفت الأزمة المالية العالمية 2008م، وما خلفته من خسائر مالية واقتصادية في مسقط رأسها وفي العالم كافة، عن وجود خلل في أسس النظام المالي التقليدي، تمثلت في الفائدة والزيادة في أسعارها مقابل الزيادة في الأجل، والمشتقات المعقدة التركيب، وبيع الديون من خلال عمليات التوريق، حيث ساهمت هذه العوامل الثلاثة وغيرها في بناء أهرامات من المديونية على حساب قاعدة أصول بسيطة، تعلق بها مختلف مؤسسات النظام المالي. ما سبب اختلالاً في التوازن بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي. وما دعا إلى ضرورة البحث عن نظام بديل أكثر أمناً واستقراراً، فكان النظام المالي الإسلامي هو البديل المناسب، حيث كانت مؤسساته ومنتجاتها هي الأقل تضرراً من الأزمة، والتي سرعان ما عادت للنمو والازدهار.

وبذلك تجلّى للعالم كافة أن تلك المنتجات قائمة على أسس قوية، ومحمية بقيود متينة لا يمكن أن تسقطها أو تقطعها أزمات الرأسمالية العنيفة، فالمنتجات الإسلامية لا تقوم على الفائدة ولا تسمح بزيادتها نظير الزيادة في الأجل، والمتفق شرعاً على أنها ربا، وإنما تقوم على المشاركة في الربح والخسارة وإنظار المعسر، ولا تجيز المشتقات وبيع الديون، وإنما هما قمار وغرر منهي عنه شرعاً، وتقابلهما بالتكافل وتعظيم دور الأخلاق في شتى المجالات. أصبحت المنتجات المالية الإسلامية موضع اهتمام وترحيب من قبل العديد من الدول، والحكومات الغربية فصارت تشق طريقها لاقتصاديات كان من الصعب دخولها قبلاً مثل فرنسا، وحتى تحقق تلك المنتجات الاستقرار المنشود فإنه لا بد من مواجهة التحديات التي تعيق نموها، وأولها الهيكلة الشرعية وتضارب الفتاوى بين الهيئات الشرعية، وتأهيل العاملين عليها شرعياً وعمليات البحث والتطوير، التي لا تزال تعاني من نقص الموارد المالية المخصصة لها.